

ڊاڪٽر تياهن ننگو

تخطی الرأسمالية

فكتور يامونينكو

تخطى الرأسمالية

المؤلف

ولد فكتور ل . نياجونينكو عام ١٩٢٠ . وهو يعد من كبار
الثقاة السوفيت في مشاكل التطور الاقتصادى والسياسى للبلدان التى
تحررت حديثا . وفى عام ١٩٦٣ قدم رسالته للحصول على درجة
الدكتوراه فى الاقتصاد . وذلك فى معهد الاقتصاد الدولى والعلاقات
الدولية بأكاديمية العلوم للاتحاد السوفيتى

ولقد ألف عدداً من الكتب ترجم بعضها إلى مختلف اللغات الأجنبية
وهذه الكتب هى :

« الشعوب المضطهدة تكسر قيود الامبريالية . » ١٩٥٥

« حروب ومستعمرات » ١٩٥٧

« إنهاء النظام الاستعمارى للامبريالية . » ١٩٦١

« دور البلدان الأقل تطوراً فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى »

(بالاشتراك مع ف . ف . ريمالوف) . ١٩٦١

فهرست

٩	مقدمه
١١	(١) التطور غير الرأسمالى ودلالته التاريخية .
١١	— ماهو الشكل التقدمى للنظام الاجتماعى ؟
	— هل تستطيع الدول أن « تترك جانبا » بعض مراحل
١٤	التطور الاجتماعى ؟
	— ترابط الثورات الوطنية - الديمقراطية والثورات
١٧	الاشتراكية .
١٩	(٢) التجربة التاريخية للتطور غير الرأسمالى .
٢٠	— برنامج التطور غير الرأسمالى .
٢٢	— الاصلاحات التدريجية .
٢٤	— تأييد من الشعوب الأكثر تطورا .
٢٦	— مراعاة الظروف والعادات المحلية .
٢٩	— حل المشكلة الزراعية .
٣٤	— سمات مميزة للتصنيع .
	(٣) الحاجة إلى تطور غير رأسمالى فى عصرنا . وإمكانية
٣٨	هذا التطور .

- الطريق غير الرأسمالى ... مرحلة إنتقالية إلى الاشتراكية . ٣٨
- ظروف دولية مواتية . ٤١
- عدم صلاحية الرأسمالية . ٤٣
- ضرورة الطريق غير الرأسمالى . ٤٥
- أى طريق نختار ؟ ٤٦
- (٤) الاضطلاع بالمهام الوطنية - الديمقراطية أساس التطور غير الرأسمالى . ٤٩
- المهام الوطنية الديمقراطية التى تضطلع بها البلدان المتحررة حديثاً . ٤٩
- حدود الاحتكارات الأجنبية . ٥٢
- تأمين الممتلكات الأجنبية . ٥٥
- استغلال رأس المال الأجنبى . ٥٩
- البرامج الديمقراطية للإصلاح الزراعى . ٦٤
- صوغ الحياة الاجتماعية والسياسية بالصيغة الديمقراطية (٥) الجبهة الوطنية الديمقراطية للتحدة . ٧٣
- مجال توحيد القوة التقدمية ٧٤
- تركيب الجبهة للتحدة . ٧٧
- قيادة الجبهة للتحدة . ٧٨
- دور الفلاحين . ٨٠
- البرجوازية الصغيرة والمتقنون فى المدن . ٨٣

- ٨٦ — الثورة ورجال الدين .
- ٨٧ — الجبهة للتحدة والبرجوازية الوطنية .
- (٦) الدولة الوطنية الديمقراطية هي الشكل السياسي للتطور
- ٩٢ غير الرأسمالى
- ٩٣ — مهام الدولة الوطنية الديمقراطية .
- ٩٦ — الطابع الانتقالى للدولة .
- ٩٨ — مراحل الثورة والتشكيلات الجديدة للعناصر الطبقية .
- ١٠٣ — الأساس الاقتصادى للدولة الوطنية الديمقراطية .
- ١٠١ — قطاع الدولة والتعاونيات .
- ١٠٦ — الدولة الوطنية الديمقراطية والبرجوازية .
- ١٠٩ خاتمة



مقدمة

يتميز منتصف القرن العشرين بانتهاء النظام الإستعماري وتححر شعوب آسيا ، وأفريقية من الاستعباد السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى فرضته عليهم حفنة من الدول الإمبريالية . واليوم ، تواجه البلدان التى تحررت حديثاً قراراً حاسماً ، حول إختيار الطريق الذى سيسير فيه تطورها الاجتماعى ، والاقتصادى فى المستقبل : ولهذا القرار أهميته القصوى سواء فى المجال النظرى ، أو المجال التطبيقى كذلك . فإن إقدام هذه الشعوب على إختيار طريق تطورها (الطريق الرأسمالى أو الطريق غير الرأسمالى) له أيضاً دلالة الدولية الهائلة . ويتعلق هذا باحتمالات تقدمها الاجتماعى والاقتصادى ، وسرعة تطور الجنس البشرى ككل .

ومما يجعل هذه المشكلة أكثر إلحاحاً أنها أصبحت مشكلة فعلية بالنسبة لشطر كبير من الجنس البشرى هل يتسعين على البلاد المتحررة حديثاً أن تحذو البلاد الرأسمالية للتطورة ؟ أم يتعين عليها أن تتجه على الفور - إلى الرأسمالية ؟ إن كل طبقة وكل حزب يقترح برنامجاً وحلوله ، مثال هذا أن الإحتكارات الرأسمالية ، والعالم الرأسمالى برمنه يضغط على البلاد المتحررة حديثاً كي تسير فى الطريق الرأسمالى . أما جماهير الشعب ، وكثير من قادة حركة التحرير الوطنى فيشيرون بالتقدم فى طريق آخر . وهناك ، فى نفس الوقت ، من يقترح برامج ومشروعات معتمدة ، برامج ومشروعات لا يستطيع أن يفهمها أناس يفكرون

إلى الخبرة السياسية ، اناس لا يدركون - بصفة دائمة - نواحي قوتهم
ونواحي ضعفهم ،

وهذا الكتيب يبحث في التجربة التاريخية للتطور غير الرأسمالى ،
ويعرض لمشا كل نظرية معنية تجاهه الشعوب التى تختار اليوم الطريق
الذى ستقدم فيه إجتماعياً ، وإقتصادياً . ونأمل ان يكون هذا الكتيب
عونا للقارئ على تكوين آرائه الخاصة فى أكثر الطرق والوسائل
تقدماً ، من أجل التعجيل بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى للبلدان
المتحررة حديثاً.



(١) التطور غير الرأسمالى ودلالته التاريخية

ماهو الشكل التقدمى للنظام الاجتماعى

من الأمور المعترف بها أن الرأسمالية نظام أكثر تقدماً من الاقطاع وأن الاقطاع كان أكثر تقدماً من نظام العبودية والنظام القبلى . ومع ذلك فإن مزايا وعيوب شكل أو آخر من أشكال التنظيم الاجتماعى للمجتمع يجب بحثها على ضوء ظروف تاريخية محددة . وبالنسبة للدول المتحررة حديثاً يمكن تصوير هذه المشكلة على النحو التالى : هل يستطيع التطور الرأسمالى أن يقضى على التخلف والفقر الطويل الأمد الذى تعاني منه الجماهير؟ هل يستطيع أن يفعل ذلك فى أقصر فترة تاريخية ممكنة ؟ هل يستطيع أن يضمن ارتفاعاً عاماً فى مستوى المعيشة ، وفى ثقافة الشعوب ، وفى الاستقرار السياسى ، والإستقلال ، فى البلاد النامية ؟

من الملاحظ ، فى عصرنا هذا المتسم بالتقدم السريع ، أن التطور البطيء معناه الابقاء على التأخر فإذا إتبتت البلاد المتحررة حديثاً اساليب التطور ، الرأسمالية ، فإنها لن تصل إلى المستوى الاقتصادى المتطور إلا بعد عشرات السنين . ولن نحتزل هذه الفترة إلا بتطبيق نظام اجتماعى اقتصادى متطور جداً وتقدمى جداً .

إن مضمون وطابع أى فترة من فترات التاريخ العالمى إنما يتحددان — قبل كل شئ — بنظام الإنتاج . وهنا نجد أن من الخطأ أن نحدد أى أسلوب من أساليب الإنتاج أكثر تقدماً بالرجوع إلى تقديرات حسابية فقط ، أو الاكتفاء بالقول بأن شطراً كبيراً من الجنس البشرى يعيش فى ظل نظام معين فى فترة زمنية معينة . ذلك أن مثل هذا المنهج — المتسم بضيق الأفق — سيؤدى إلى أخطاء فى مجال النظرية ومجال التطبيق . وفى مطلع القرن العشرين ، وقبل إنتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية الكبرى فى روسيا ، كان ثلثا سكان الأرض يعيشون فى بلاد تسودها أساليب ماقبل الرأسمالية فى الإنتاج . لكن هل نستطيع أن نقول إن الاقطاع هو الذى كان يسود تلك الفترة ؟ لا .. كانت تلك الحقبة حقبة سادت فيها الرأسمالية ووصلت إلى أعلى مراحل تطورها ووصلت إلى : الاستعمار . كذلك لا تزال بعض العلاقات القبلية تسود عدداً من البلاد . لكن ، هل معنى هذا أن علينا أن نوصيها بتطبيق نظام الاقطاع ؟ ومن ناحية أخرى : أى نظام اجتماعى يتلاءم — أكثر من غيره — مع مصالح شعوب هذه البلاد : الرأسمالية أم الاشتراكية ؟

إن أسلوب الإنتاج الذى يستجمع قواء على نطاق عالمى ، هو أسلوب تقدمى لفترة محددة من الزمن إنه يحدد المضمون الأساسى ، ويحدد الاتجاه الأساسى والملاحق للميزة الأساسية لتطور الإنسان فى هذه الفترة من الزمن .

والرأسمالية ، كنظام اجتماعى ، قد دخلت بالنقل مرحلة أفولها . إنها عاجزة ، بصفة عامة ، عن تحقيق معدلات التطور التى يكفى ارتفاعها

لضمان تحول سريع من التخلف إلى التقدم . كذلك لا تستطيع الرأسمالية أن تحل تلك المشكلة الهامة ، ، مشكلة العمالة . إن التطور الرأسمالي يخدم مصالح مجموعات محدودة نسبياً . وهو يستطيع أن يحقق شيئاً من التقدم في قطاعات فردية في الاقتصاد الوطني . لكنه لا يستطيع أن يكفل للجمهرة الناس ذلك المستوى للعيش الذي يطمحون إليه .

وفي يومنا هذا نجد أن الاشتراكية ، لا الرأسمالية ، هي أكثر أشكال النظيم الاقتصادي تقدماً . والتجربة التي مر بها الاتحاد السوفيتي ، والبلاد الاشتراكية الأخرى ، تدل على أن الاشتراكية تستطيع أن تقضي على التخلف والفقير الاقتصادي في أقصر فترة تاريخية ممكنة . إن الاشتراكية تكفل فرصاً — لم يسبق لها مثيل — لتطوير القوى الإنتاجية . إنها النظام الاجتماعي للمستقبل .



هل تستطيع الدول أن « تترك جانباً »

بعض مراحل التطور الاجتماعى

يرينا التاريخ أن الجنس البشرى — ككل — يمر فى تطوره
بمراحل تاريخية طبيعية معينة لا يستطيع تفادياها عادة .

هل ينطبق هذا القانون على كل بلد ؟ يرينا التاريخ أنه إذا فهمت
شعوب كل بلد على حده القوانين الطبيعية التى تحكم تطورها ، فانها
تستطيع أن تختزل وتقلل آلام الخاض التى تصاحب النظام الاجتماعى
الجديد الارقى .

إن المصائر التاريخية للشعوب ليست متشابهة فبعض الشعوب شقت
طريقها إلى الأمام شقاً ، وحققت بسرعة أعلى مراحل التطور فى ظل
نظام اجتماعى معين . هذا بينما ظلت شعوب أخرى بلا تغيير ، وظلت
فى المؤخرة . أما الشعوب المتخلفة ، التى تطور قواها الإنتاجية على
غرار البلاد المتقدمة ، فانها تتقدم بسرعة نسبياً . ومع ذلك فإن إنتقال
البلدان المتخلفة إلى نظام اجتماعى أرقى — دون المرور بالمرحل الوسيطة —
لا يمكن أن يتحقق إلا إذا استنفدت هذه المراحل الوسيطة إمكاناتها
التقدمية ، وتطورت العلاقات الاجتماعية الجديدة الأكثر تقدماً ،
تطورت بشكل كامل فى البلدان التقدمية . إن البلاد المتخلفة «تخطت»
تلك المراحل الاجتماعية والاقتصادية من تطور الجنس البشرى ، تلك

المراحل التي استنفدت نفسها تاريخياً تلعب الدور الذي يلعبه أكثر النظم تقدماً في زمنها . وعلاوة على هذا — ويجب أن نهتم بهذه النقطة — فإن إنتقال البلدان المتخلفة إلى علاقات إجتماعية أكثر تقدماً كان يتم أحياناً حتى قبل أن تكتمل لهذه البلدان الدورة الكاملة لتطور العلاقات الاجتماعية ، الخاصة بالمرحلة السابقة .

ويجب أن نلفت النظر إلى أننا حين ندرس تاريخ تطور المجتمعات قبل المرحلة الاشتراكية نلمس ندرة في عدد البلاد التي « تجاهلت » المراحل الوسيطة للتطور الاجتماعي وعندما كانت الرأسمالية في أوج سلطانها لم تظهر حالة من هذه الحالات قط . وإنما حدث العكس : كان هناك سلب سافر واستغلال بشع لشعوب البلدان المستعمرة ، على يد حفنة من الأمم « المتمدنية » وتسبب هذا في عرقلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي للشعوب المستعبدة .

وبظهور الاشتراكية بعد انتصار الثورات الاشتراكية في عدد من البلاد ، عظمت — الى حد كبير — الفرص المتاحة أمام الدول الفتية كي تتطور في طريق غير رأسمالي . ووجدت شعوب الدول الآخذة في النمو حليفاً قوياً في الطبقة العاملة بالبلاد التي كانت قد سارت بالفعل في طريق التطور الاشتراكي .

وجدير بالذكر ان المشكلة الخاصة بأسلوب التطور لاتباعه الاقتصاديات السابقة على المرحلة الرأسمالية غسب ، وإنما تجابه أيضاً الاقتصاديات التي ظهرت فيها بالفعل مخلفات العلاقات الرأسمالية . ونستطيع

الشعوب التي تمر بالمراحل السابقة على المرحلة الرأسمالية في العلاقات الاجتماعية أن تتخطى المرحلة الرأسمالية معتمدة على تأييد الدول الاشتراكية كما أن شعوب البلدان التي تنطوّر فيها الرأسمالية تطوّرأ بطيئاً تستطيع أن ترفض الطريق الرأسمالى وتتجه الى الطريق الاشتراكي . ومن الممكن ، في مثل هذه البلاد : الانتقال مباشرة الى الإنتاج الاشتراكي دون المرور - بالضرورة - في المرحلة الرأسمالية .



رابط الثورات الوطنية — الديمقراطية

والثورات الاشتراكية

إن مشكلة التطور غير الرأسمالى للبلاد المتخلفة اقتصادياً ترتبط — بشكل وثيق — بالتقدم من ثورة التحرير الوطنى ، والثورة الوطنية — الديمقراطية — إلى الثورة الاشتراكية . نحن هنا أمام مظهرين لعملية واحدة . إن التطور غير الرأسمالى هو العملية الثورية للتحويل التدريجى المنتظم لثورة التحرير الوطنى إلى ثورة اشتراكية ، وذلك عن طريق عدد من المراحل الوسيطة . وفى البلدان التى لاتكون فيها الظروف مواتية بعد أمام سيادة الطبقة العاملة تدريجياً . تتضمن هذه العملية عدة مراحل من التقدم السياسى ، والاقتصادى ، والاجتماعى . إن مشاكل السلطة السياسية وطابعها الطبقي ، وللشاكل الخاصة بتحقيق الأهداف الديمقراطية العامة ، وتربية الشعب أيديولوجياً وثقافياً ، كل هذه المشاكل لاتحل فى فترة الانتقال صراحة ومباشرة عن طريق إقرار حكم الشعب وإنما تحل تدريجياً . فى خلال عدد من المراحل الوسيطة .

ثمّة سمة تميز التطور غير الرأسمالى . خلال هذا التطور لاتتحقق المهام الديمقراطية العامة وحسب ، وإنما تنحقق أيضاً بعض مهام الثورة الاشتراكية . ولا يقتصر الأمر على القضاء على البقية الباقية من رواسب

الروابط القطاعية وإنما ينحصر الشكل الاقتصادى الرأسمالى (١) فى الاقتصاد ، وكثيراً ماتم تصفيته عن طريق تأمين رأس المال الأجنبى ، والحد من نشاط رأس المال الوطنى الخاص .

ومن هنا نلاحظ أن الدولة - خلال التطور غير الرأسمالى - تتجه سياسة اجتماعية اقتصادية تستهدف القضاء على الاستغلال الامبريالى وعلاقات ما قبل الرأسمالية ، كما تستهدف الحد من الرأسمالية وتشجيع أشكال الاقتصاد فى القطاع العام (ملكية الدولة والتعاونيات) بكل وسيلة ممكنة .

ولقد تأكدت هذه البادى النظرية وثبتت صحتها عن طريق تطبيق بناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وفى عدد من البلدان الاشتراكية الأخرى .

(١) طراز للعلاقات الاقتصادية يقوم على شكل أو آخر من أشكال الملكية . وهناك خمسة أشكال من العلاقات الاقتصادية الرأسمالية :

(١) الاقتصاد الطبيعى الذى يقوم على أساس الملكية الشخصية (أو العائلية) . ونتاج هذا الاقتصاد لايبيع وإنما يستغل داخل المنزل .

(٢) إنتاج سلع على نطاق صغير - ويقوم على الملكية الشخصية أو العمل الشخصى . ولا يقتصر الإنتاج على الاستهلاك الشخصى وإنما يباع أيضاً فى السوق .

(٣) رأسمالية خاصة - وتقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، كما تقوم على استغلال العمال الذين يملكون بأجر .

(٤) رأسمالية الدولة - وتقوم على ملكية الدولة ، مع سيادة للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

(٥) الشكل الاشتراكى - ويقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج مع سيادة الأشكال الاشتراكية للملكية (ملكية الدولة والتعاونيات وممتلكات للزراع الجماعية) .

(٢) التجربة التاريخية للتطور غير الرأسمالى

لم تعد هناك مجرد أمثلة نظرية ، وإنما هناك أمثلة عملية على تحول الشعوب للتخلفة اقتصادياً إلى الاشتراكية دون أن تمر بمرحلة التطور الرأسمالى . ونحن إنما نشير هنا إلى تجربة الجمهوريات السوفيتية فى الشرق وتجربة جمهورية الصين الشعبية ، وجمهورية منغوليا الشعبية ، وجمهورية فيتنام الديمقراطية - وكل هذه الدول تقدمت فى طريق غير رأسمالى . وليس من شك فى أن دراسة هذه التجربة ستهم ، وتفيد ، الشعوب التى تواجه الآن عملية إختيار الطريق الذى ستقدم فيه اجتماعياً واقتصادياً ومن أجل هذا سنعرض ، فى إيجاز ، لتجربة الجمهوريات السوفيتية الشرقية .

وتمننا هنا تجربة الجمهوريات السوفيتية فى أواسط آسيا الوسطى وكازاخستان ، والقوقاز ، والشمال الأقصى .. التى كانت شعوبها ، قبل ثورة أكتوبر ، متخلفة كثيراً عن شعوب أواسط البلاد ، سواء فى مضار التطور الاقتصادى أو الثقافى . وسبب أهمية هذه التجربة أن التطور حدث على أرض بلد هائل فى الحجم ، تقطنه شعوب مختلفة الأعجناس والقوميات . وواجهت هذه الشعوب مهمة التطور الاجتماعى والاقتصادى على أسرع نحو ممكن .

برنامج التطور غير الرأسمالى

إن البرنامج الذى سارت عليه شعوب الجمهوريات السوفيتية فى الشرق للتحول إلى الطريق الاشتراكى دون اللورور بمرحلة التطور الرأسمالى . هذا البرنامج تضمن للبادة الأساسية التالية :

(١) تجميع وتوحيد العمال والفلاحين من أجل القضاء للبرم على الروابط القبلية والإقطاعية واجتذابهم - تدريجياً - إلى عملية البناء الاشتراكى .

(ب) حرمان العناصر الاستغلالية من احتمالات فرض أى تأثير على الجماهير ، وحرمان هذه العناصر الاستغلالية من إمتيازاتها الطبقية وذلك بتنظيم جماهير الشعب داخل مجالس سوفيات الشعب العامل .

(ح) توحيد الأهالى الفقراء داخل منظمات اقتصادية ذات طابع مهنى تعاونى مختلط . والهدف من هذه للنظمات تسهيل عملية إنتقال العمال من أشكال الاقتصاد للتخلف إلى أشكال أكثر تقدماً ، والانتقال من حياة البدو الرحل ، إلى اقتصاد زراعى ومن حانوت الحرفى القائمة على سوق حرة إلى عمل فى الجمعيات التعاونية لحساب الدولة ، والانتقال من الإنتاج

الحرفى فى المحال إلى إنتاج للصانع ، ومن الزراعة المحدودة إلى زراعة الأرض على أساس جماعى مخطط .

(د) محو الفوارق القومية الحقيقية التى نجمت عن الفوارق الاقتصادية التى رسخت على مر التاريخ . وتم إعتبار عملية إلغاء الفوارق القومية عملية تستغرق أمداً ، عملية تتطلب تضالاً ملحاً ، صلباً ، ضد رواسب الضغط القومى والعبودية الاستعمارية فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية . وكان تصنيع للناطق القومية هو السبيل الأساسى إلى القضاء على الفوارق القومية .

ولقد كان هذا البرنامج أساس تطوير الجمهوريات السوفيتية فى الشرق لعدد من السنين .



الاصلاحيات التدريجية

تميز عملية إنتقال الشعوب من علاقات ما قبل الرأسمالية إلى علاقات اشتراكية بأنها تتم بشكل تدريجي ، كما تستدعي الاستمرار والعبر من أجل القيام بمختلف الإجراءات .

ولقد دل تطور الجمهوريات السوفيتية في الشرق على أنه في البلدان المتخلفة اقتصادياً سيواجه الشعب العامل لامحالة فترة طويلة من النضال كي يحصل على السلطة الديمقراطية . وجدير بالذكر أن سرعة التحول من علاقات ما قبل الرأسمالية إلى علاقات اشتراكية تعتمد - إلى حد كبير - على معدل التنمية الاقتصادية في البلد ، ومدى حدة التناقضات الاجتماعية . وكلا زاد خط الصناعة من التطور - أي : كلما زاد عدد العمال بالنسبة لإجمالي عدد السكان - تمت التغيرات بسرعة ، وبشكل جنري .

وكانت للناطق الواقعة في وسط البلاد تتميز باستتباب نفوذ العمال والفلاحين بمجرد قيام الثورة . أما الأقاليم الوطنية الواقعة عند الحدود فشهد معظمها ، في السنوات الأولى بعد الثورة ، شكلاً اجتماعياً خاصاً قوامه : الدكتاتورية الثورية - الديمقراطية للطبقة العاملة والفلاحين . وفي أواسط آسيا الوسطى ، وفي إمارة نجارى السابقة وفي خانات خيفا لم تنتصر الثورة الاشتراكية عام ١٩٢٠ ، وإنما انتصرت ثورات

الشعب الوطنية - الديمقراطية . أما الجمهوريات الشعبية السوفيتية التي تألفت في هذه المناطق التي كان يحكمها الحانات في الماضي ، فظلت قائمة حتى عام ١٩٢٤ . وإذ تحولت الثورات الديمقراطية العامة إلى ثورة اشتراكية . تحولت هذه الجمهوريات - سلمياً - إلى جمهوريات اشتراكية وقد تم هذا التحول بطريقة تدريجية ، بعد أن دعم الشعب قواه ، وعظم نفوذه في أوساط الجماهير ، وبعد أن تم تدعيم وضع الشعب العامل في كافة أجهزة الإدارة .



تأييد من الشعوب الأكثر تطوراً

هناك سمة هامة تميز التطور غير الرأسمالي الذي مرت به الجمهوريات السوفييتية في الشرق . وهي أن التحولات السياسية والاجتماعية تمت هنا بأسرع وأيسر مما تم التحول الاقتصادى . وسبب ذلك أن التقدم الديمقراطي العام لجمهوريات الشرق السوفييتية كان جزءاً لا يتجزأ من الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتى . ولقد حظيت شعوب الشرق بكل مساعدة وتأيد روسيا الوسطى . ونتيجة لهذا فهت الجماهير العاملة النعيرات السياسية والاجتماعية على نحو أسرع ، وسارعت بتأييدها . حدث هذا بالرغم من أن الطبقة العاملة، في آسيا الوسطى ، كانت محدودة بشكل غير مألوف (١٠.٣٥٪ من مجموع السكان) .

إن العلاقة للباشرة مع الطبقة العاملة الروسية ، والعون الذى بذلته من أجل إحداث الثورة ، كل هذا خلق ظروفاً جعلت جهود الشعب الثورية ، تتطور وتأخذ شكلاً جديداً من أشكال التنظيم السياسى ، ألا وهو : مجالس سوفيئات الفلاحين ، وقامت في مناطق لم يكن فيها بروليتاريا صناعية ، أو كان فيها بالكاد .

كانت مجالس سوفيئات الفلاحين (ومجالس سوفيئات الرعاة في المناطق التى يعيش فيها البدو الرحل) الأجهزة الرئيسية للسلطة المحلية في جمهوريات الشرق السوفييتية ، وذلك لعديد من السنين . كذلك

تألفت هناك منظمات ريفية خاصة تضم ممثلين عن فقراء الفلاحين وللتوسطيين منهم . وكانت هذه المجالس تتمتع ببعض الحقوق التي تتمتع بها أجهزة الدولة . وكانت تقرض الفلاحين، وتعمل على تطوير المؤسسات الثقافية والمعاهد التربوية . . الخ .

ولقد دات تجربة الجمهوريات السوفيتية في الشرق على أن مجالس سوفيات الفلاحين ، في البلاد للتخلفة ، تستطيع أن تقود الشعب على طريق التطور اللارأسمالى على أساس تأملها مع مقتضيات النظام الاجتماعى السابق على الرحلة الرأسمالية ، وعلى أساس تمتع هذه المجالس بتأييد وعون الطبقة العاملة المنتصرة فى البلدان المتقدمة .



مراعاة الظروف والعادات المحلية

مظهر هام للإجراءات للتصلة بتحويل العلاقات السابقة على الرحلة الرأسمالية إلى علاقات إشتراكية ، ويتجلى هذا المظهر في مراعاة التقاليد والعادات المحلية . ولقد اشتغلت القوى التقدمية هذه في دفع الشعب إلى الحياة السياسية الإيجابية . لقد تم تدعيم سلطة الشعب . بجذب جماهير الشعب العامل إلى معترك الحياة الاجتماعية والسياسية . وفي المناطق التي كانت تفتقر إلى طبقة عاملة ، أو ظهرت بها طبقة عاملة ، محدودة للغاية ، تم حث المثليين المحليين للفلاحين الفقراء ، أو مثلي الطبقة العاملة للوجود في مراكز البلاد الصناعية ، تم حثهم على توجيه أعمال الدولة . وفي نفس الوقت تم تجنيد العناصر الوطنية المحلية ، المخلصة للسلطة السوفيتية ، للعمل في الأجهزة الإدارية والإقتصادية . وبمضى الوقت صار هؤلاء قادة مبرزين في الدولة وفي الاقتصاد .

ولقد استلزم الأمر بذل كثير من الجهود كي تتحول الأجهزة القديمة التقليدية - تدريجياً - إلى أجهزة شعبية حاكمة . ونستطيع أن نعزب مثالا على ذلك بنشاط المحاكم الشرعية أو مجالس القضاة (١) ،

(١) الفريضة : مجموعة القوانين الدينية ، والدينية ، والجناية ، والمدنية للمسلمين . وتعتمد على القرآن وتختلف عن (أحكام القضاة) التي تقوم على الحقوق الاجتماعية العادية .

فقد كانت لها الكلمة للسموعة . بين جزء كبير من الأهالي ، وكانت في ذلك تعمل على قدم المساواة مع المحاكم السوفيتية . وإذ تطور الشعب ثقافياً وتطور وعيه فقدت المحاكم الشرعية ومجالس القضاة نفوذها وانتقلت وظائفها إلى محاكم الشعب السوفيتية . وخشى رجال الدين ، فقدان نفوذهم ومن ثم لجأوا كثيراً إلى تغيير أسلوب عملهم ، وابتعدوا عن اللجوء إلى معايير دينية وبدأوا يستهدون بمعايير التشريع السوفيتي وظهرت إلى حيز الوجود محكمة سوفيتية وشرعية مختلطة . واحترمت الأجهزة السوفيتية المحكمة السمات المميزة لحياة الأهالي ، فتركت - عن عمد - عدداً من المسائل كي تخضع لقضاء المحاكم الدينية .

وفي المناطق التي استمرت بها بقايا دينية قوية تم الإحتفاظ بالمدارس الدينية القديمة لسنوات عديدة ، وذلك مع إفتتاح مدارس حديثة . مثال هذا أنه في العام الدراسي ١٩٢٧ - ١٩٢٨ كانت هناك ٣٨١ مدرسة دينية « عقائدية » في جمهورية أوزبكستان ، وظهر نصف هذا العدد بعد نشوب الثورة .

وجدير بالذكر أن الاجراءات الخاصة بتحرير المرأة كانت على درجة كبيرة من الأهمية من أجل صلب الحياة الإجتماعية - السياسية بصيغة ديمقراطية ، وصدرت قوانين خاصة تُلغى «الكليم» (١) وتحرم تعدد الزوجات ، وزواج الأطفال . وتم إنشاء معاهد ثقافية وتربوية

(١) للمهر .

خاصة بالنساء (نوادي ، جمعيات ، مكتبات ، معسكرات جيلية خاصة بالنساء) ، بل ومتاجر لايسمح بالتردد عليها إلا للنساء ، تم تنظيم هذا كله لجذب النساء إلى النشاط الإجتماعي السياسي الفعال .

ولقد كانت هذه الإجراءات كلها مراحل إنتقالية أشركت الجماهير في بناء الإشتراكية . وأسست أسس العلاقات الإشتراكية ، وضاعفت من النشاط السياسي للشعب العامل ، ودعمت من نفوذ الطبقة العاملة . ودورها القيادي .



حل المشكلة الزراعية

وجدير بالذكر أن التطور الاجتماعى والاقتصادى للشعوب المتخلفة فى الشرق السوفيتى سار جنباً إلى جنب مع التطور الاجتماعى والاقتصادى للبلاد كلها ككل. ولقد أسهم هذا - إلى حد كبير - فى تيسير سبل الكفاح ضد الامبريالية ورأس المال الأجنبى ، وكذلك ضد الطبقات المحلية المستغلة . وامتزجت الأهداف المعادية للامبريالية والإقطاع مع أهداف الثورة الاشتراكية .

وهذه السمة المحددة للتطور الاجتماعى والاقتصادى للمناطق القومية الواقعة على الحدود حددت طبيعة حل المهام الثورية . فهام الثورة الاشتراكية تم حلها ، أولاً ، على أساس وجود دولة متعددة القوميات ولقد أدى القضاء على القيصرية الروسية وسلطة البرجوازية ، أدى إلى تصفية الظلم الأجنبى (لروسيا العظمى) فى القوميات الواقعة على الحدود ، وحده - بدرجة كبيرة - من احتمالات تقدم الرأسمالية . وعلى ذلك تمت المحافظة على علاقات ما قبل الرأسمالية فى جمهوريات الشرق . من أجل هذا كانت الإصلاحات الديمقراطية العامة فى الجمهوريات القومية - بالنسبة للاتحاد السوفيتى ككل - لا تعدو أن تكون « إصلاحاً لعيوب » الرأسمالية . ومع ذلك رأى الناس الذين لا يزالون يعيشون فى مراحل التطور السابق على الرأسمالية ، رأوا فى هذا « الإصلاح للعيوب » إنتفاضة ثورية هائلة .

وطبيعى ، بالنسبة لهذه الجمهوريات الريفية ، أن تكون مشكلة الفلاحين هى أهم هذه التغيرات جميعاً وكان نجاحها فى التحول إلى طريق البناء الاشتراكى يتوقف - إلى حد كبير - على الوسائل المتبعة لحل مشكلة الفلاحين هذه .

وتلخصت الخطوة الأولى فى الاستيلاء على الأراضى التى اغتصبها القوزاق الروس الأثرياء ، والمزارعون المهاجرون ، عنوة من الأهالى وتوزيع هذه الأراضى على المواطنين المحليين الفقراء . ولقد أسهم هذا الإجراء ، فى المقام الأول ، فى تدعيم الاستقلال القومى ، ذلك أن القوزاق الروس ، والاستعماريين من الكولاك « أثرياء المزارعين » كانوا يساندون الإمبريالية فى تلك المناطق .

ثانياً : أسهم هذا الإجراء - إلى حد كبير - فى إضعاف كافة العناصر المحلية المستغلة ، إقتصادياً وسياساً . وكانت هذه العناصر مرتبطة ، أشد الارتباط بالقيصرية الروسية .

ثالثاً : دعم - إلى حد كبير - مركز السلطة السوفيتية ، مما وضع حداً نهائياً للفوارق القومية فى مجال حيازة الأرض .

وخلال تلك المرحلة (١٩٢١ - ١٩٢٢) كان الإصلاح الزراعى ، أساساً ، معادياً للاستعمار ، ولم يؤثر على ملكية المستغلين المحليين . وأكثر من هذا أن هؤلاء المستغلين حصلوا على امتيازات معينة فى بعض الحالات . مثال هذا أن المقاطعات المعروفة باسم « الوقف » (١)

(١) ملكيات لا يمكن التصرف فيها ، ولا يدفع عنها ضرائب . ويذهب العائد منها ، أساساً ، كى يستفيد منه رجال الدين الإيملى .

والتي انتزعت من رجال الدين خلال الثورة ، أعيدت إليهم .
أما تأمين المقاطعات الزراعية ، والذي تم بمقتضى المرسوم الأول
للحكومة السوفيتية في المناطق القومية ، فحدث في وقت متأخر . مثال
هذا أنه تم ، في جمهورية آسيا الوسطى وكازاخستان ، في الفترة من
١٩٢٥ إلى ١٩٢٨ ، بعد عمليات الإصلاح الزراعي والرى في الفترة
من ١٩٢١ إلى ١٩٢٢ . وهكذا تمت الإصلاحات الثورية الديمقراطية على
مدى عدد من السنين وكانت هذه مرحلة إعدادية طويلة نسبياً للانتقال
إلى البناء الاشتراكي الشامل .

كان الإصلاح الزراعي والرى إجراءً إجتماعياً واقتصادياً ضخماً
كان أهم خطوة في طريق التطور غير الرأسمالي للجمهوريات السوفيتية
في الشرق . وقام الإصلاح بتصفية مقاطعات كبار اللالك الإقطاعيين ،
وخفض فائض ارض التي يملكها الكولاك « أثرياء للزارعين » .
وهذا الإصلاح قد حرر الجمهوريات الفنية من علاقات ما قبل الرأسمالية
في الحقل الزراعي . ومع ذلك لم يسد الطريق أمام تطور العلاقات
الرأسمالية ، كذلك لم يقض على استغلال للزارعين . بيد أنه عمل —
إلى حد كبير — من القضاء على العلاقات الأسروية — القبلية
والاقتصاد الطبيعي . وبالرغم من أن التأمين لم يقض إلا على شكل
واحد من أشكال الإستغلال — وهو القائم على إمتلاك المقاطعات
الزراعية — إلا أنه كان خطوة ثورية هائلة على طريق الإصلاحات
الاشتراكية ، وصنغ الزراعة بالصنفة الجماعية ووضع حد لاستغلال
الإنسان لأخيه الإنسان .

ولقد كانت الحركة التعاونية إحدى الوسائل الهامة للتطور في الطريق غير الرأسمالي . ولقد كان لهذه الحركة بعض السمات المميزة في الجمهوريات السوفيتية بالشرق . مثال هذا أن معدل تطورها كان أبطأ بكثير من معدل تطورها في المناطق الأكثر تقدماً . ومضت فترة طويلة وليست هناك سوى أبسط أشكال التعاونيات . وشيئاً فشيئاً ، ومن خلال عدد من المراحل الوسيطة ، تحولت هذه التعاونيات إلى تعاونيات إنتاج . ولم يتحقق الانتقال إلى نظام الكارتل الصناعي « الوحدات الصناعية المنضمة مع بعضها » في كازاخستان مثلاً إلا في الفترة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ . وفي نفس الوقت تطور نظام التعاون في المجالات الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية (منتجو القطن) وتم هذا التطور بمعدل أسرع .

وبالنسبة للرحل تغيرت العلاقات السابقة على المرحلة الرأسمالية بمعدل أكثر ببطء . وهنا نجد أن تصفية العلاقات الإقطاعية بدأت بمصادرة القطعان وإعادة توزيع الأراضي الرعوية والأراضي الصالحة للزراعة لصالح الفقراء . وجدير بالذكر أن عملية انتقال الرعاة الرحل إلى أشكال الاقتصاد الاشتراكية — والتي تقتضى حياة من الاستقرار — هذه عملية استغرقت زمناً طويلاً واتسمت بالصعوبة والتعقيد .

لكننا نصادف على العموم نجاحاً سريعاً نسبياً ، في تصفية العلاقات السابقة على المرحلة الرأسمالية . وانتقال شعوب الشرق السوفيتي إلى الاشتراكية . ومن الحقائق التي تنطوى هنا على أهمية بالغة أن القطاع

الاشتراكي في الاقتصاد ظهر في نفس الوقت الذي حدث فيه تغيرات في العلاقات الإقطاعية وما قبل الإقطاعية . كانت هناك مناطق اقتصر فيها الاجراءات على الحد من استغلال الإقطاعيين . وفي نفس الوقت ، وفي مناطق متاخمة ، أو في المناطق السابقة نفسها ، كانت المزارع الجماعية تظهر إلى حيز الوجود .

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن الإصلاحات السياسية — في الجمهوريات السوفيتية الشرقية — كانت تسبق الإصلاحات الاقتصادية بمسافة كبيرة ، ومن ثم تضمن وضع هذه الإصلاحات الاقتصادية موضع التنفيذ . ومن الأهمية بمكان وضع هذه النقطة في الاعتبار . ذلك أن المطالب الاقتصادية — في البلدان المنحرفة حديثاً — كثيراً ما تكون حافزاً إلى إجراء تغيرات سياسية مماثلة . وفي حالة كهذه كانت الإصلاحات الاقتصادية تسبق الإصلاحات السياسية . وفي الجمهوريات السوفيتية الشرقية كانت السلطة السياسية التقدمية تساعد — بكافة الطرق — على التعجيل بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية .



سمات مميزة للتصنيع

كان لتصنيع المناطق التي كانت متخلفة سماته المميزة . من هذا أن ظهور الصناعة الضخمة أحد الأساليب الأساسية لتغيير العلاقات السابقة على المرحلة الرأسمالية إلى علاقات اشتراكية ، و تصفية التخلف الاقتصادي والثقافي للزمن .

وجدير بالذكر أن تصنيع الجمهوريات السوفييتية في الشرق تميز بالحقيقة التالية ، وهي أن الصناعة التي ظهرت هناك كانت من نوع حديث . كانت للشروعات تقوم على أساس أحدث الانتصارات في ميدان العلوم وميدان التكنولوجيا . ولم تضطر شعوب الشرق السوفييتي إلى عبور طريق التطور الطويل الصعب ، التطور من التعاونيات البسيطة إلى الصناعة الحديثة . وبما عجل بعملية التصنيع أن الشعب العامل في المناطق المتطورة لم يدخلوا بعصارة خبرتهم ودرائهم الفنية على عمال المناطق الناحية . أما العمال للهرة الذين كانوا يعملون في للراكرز الصناعية القديمة فقد التحقوا للعمل في المؤسسات والمصانع القائمة في المناطق الشرقية ، كي يساعدوا إخوانهم العمال في القضاء على تخلفهم الاقتصادي والثقافي .

وهذا يفسر السر في أن معدل التطور في الإنتاج الصناعي بالجمهوريات القومية كان أكبر من معدل التطور في المناطق الناهضة

صناعياً . وقد أسهم هذا في أحداث توحيد تدريجي في معدل التنمية الاقتصادية في مختلف أجزاء الاتحاد السوفيتي . مثال هذا انه بينما كان إنتاج الصناعات الضخمة في الاتحاد السوفيتي يرمته يكاد في عام ١٩٤٠ يبلغ مقداره ١٢ ضعف إنتاج ١٩١٣ وبلغت النسبة في كازاخستان ٢٢ ضعفاً ، وفي قيرغيزيا ١٦٠ ضعفاً ، وفي تاجيكستان ٢٤٢ ضعفاً .

وظهرت الصناعة الحديثة لقطاع اشتراكي في الاقتصاد ، وكأساس مادي لتدعيم وحدة . الطبقة العاملة والفلاحين .

وجدير بالذكر ان تصنيع الجمهوريات القومية لم يدل فقط على تقدم في القوى الإنتاجية وإزدهار الثروة القومية للشعوب التي تعيش هناك ، وإنما أكد أيضاً إقرار مساواة فعلية بين القوميات في الدولة السوفيتية التعددة القوميات ، وظهور طبقة عمالية محلية ، كذلك دعم وحدة الطبقة العاملة الفنية ، والفلاحين ، وأسهم في تقوية الروابط الأخوية بين الطبقة العاملة في المناطق الوسطى في البلاد والفلاحين الذين يعيشون في الأطراف القومية ، حيث كان الشعب يتعرض في الماضي لظلمان القياصرة الروس .

ولقد تم بناء للمصانع والمنشآت أساساً في المناطق المتاخمة لمصادر المواد الخام ، وفي قلب معظم المناطق التي كانت متخلفة في الماضي ، ولم يتم بناء هذه الأشياء في المناطق الآهلة بالسكان أو التي قطعت شوطاً كبيراً في مضمار التقدم الصناعي . هذا الاتجاه في عملية التصنيع لم يكن يتجاهل القانون الاقتصادي (والقائل بأن التكاليف الأساسية

لإنشاء للشروعات فى المناطق المتخلفة أكبر بكثير من تكاليف إنشائها فى المناطق النامية .) وإنما كان تنفيذها واعيا للسياسة القومية السوفيتية كانت الدولة السوفيتية تسير وفقاً لمقتضيات قانون التطور النسبى ، الوجه للاقتصاد القومى ، ومن أجل هذا اختارت مناطق الإنتاج الصناعى بما يحقق أعظم النتائج الاقتصادية وفى نفس الوقت يحل مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية غاية فى الأهمية ، وتتلخص فى الارتفاع بمستوى أكثر المناطق تقدماً . ولقد كان لهذه السياسة مآثرها تماماً . وجدير بالذكر أن للشروعات الأولى ، فى المناطق النائية ، لم تكن مربحة جداً على طول الخط ، غير أنها أصبحت جميعاً مربحة للغاية بعد فترة وجيزة . وإذا ضاعفت للشروعات الجديدة إنتاجها لم يعدم الضرورى جداً مد هذه المناطق بمنتجات قادمة من المركز . ونظراً لبعد الشقة أدى هذا إلى توفير هائل فى النفقات ، كذلك فإن ظهور مشروعات صناعية ضخمة فى المناطق التى كانت متخلفة أسهم فى تدريب العمال المهرة المحليين وحل مشكلة عدم العمالة الكاملة فى القطاع الزراعى .

وفى نفس الوقت أدى هذا إلى تحرير المنتج الصغير صاحب الحرفة من عبودية الذين يشترون سلعته وحرره من المضارين .

كما أن ظهور الصناعة الحديثة فى الجمهوريات السوفيتية بالشرق كان بمثابة أساس مادى للثورة الثقافية . فلقد كانت مشروعات البناء ، وللشروعات الصناعية ، مراكز تدريب وثقافة . فى هذه الأماكن كان السكان المحليون يتدربون ليتحولوا بعد ذلك إلى عمال . وشرع

للهندسون والفنيون يعملون العمال القراءة والكتابة ومختلف الحرف .
ولمبت للشروعات الجديدة دوراً هاماً فى القضاء على الأمية ، وفى تطوير
مشروعات الصحة العامة ، وبناء المدارس ، وللساحر ، وللدارس الثانوية
وللعاهد العليا المتخصصة .

ثمة حقيقة أسهمت فى نجاح التطورات غير الرأسمالية ، والتحول
السريع إلى بناء الاشتراكية فى جمهوريات الشرق السوفييتيه ،
الأولى أن ثورات التحرير الوطنية للشعوب التى تميش عند الحدود
تعانقت مع الثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى . كان تطورها غير
الرأسمالى جزءاً لا يتجزأ من البناء الاشتراكى على نطاق الأمة .

إن المون الأخوى الشامل ، والتعاون الذى أبدته شعوب الاتحاد
السوفييتى ، والشعب الروسى بصفة خاصة . كل هذا ضمن تصفية —
سريعة نسبياً — للعلاقات السابقة على المرحلة الاقتصادية ، وذلك بالنسبة
لاقتصاد ، وثقافة ، وحياة الشعوب التى كانت مستعمرة . كذلك أسهم
فى تحويلهم إلى أمم اشتراكية جد متطورة ، تتمتع بكامل حقوقها ،
وتتمتع بالمساواة . إن وحدة شعوب البلاد التى كانت تخضع لقوميات
مختلفة مع شعوب روسيا الأخرى ، كل هذا أدى إلى ظهور دولة
إشتراكية قوية استطاعت أن تقفز من مرحلة التخلف إلى مرحلة
التقدم فى أقصر فترة تاريخية .

(٣) الحاجة الى تطور غير رأسمالى فى عصرنا

الطريق غير الرأسمالى - مرحلة إنتقالية إلى الاشتراكية

من الملاحظ اليوم أن شطراً كبيراً من البلدان التى كانت مستعمرة تبحث عن سبل التطور غير الرأسمالى ، فى ظل ظروف لم تظهر فيها بعد دكتاتورية البروليتاريا ، كما أن حركات التحرير الوطنى لم تستكمل بعد ، بينما البناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى لم يستقر وأثناء هذا كله تحاول الإمبريالية أن تحتفظ بهذه البلدان داخل الفلك الرأسمالى .

يبد أن السمة المميزة التى تصاحب التطور الثورى فى الحقبة الحالية هى أن أى بلد - بصرف النظر عن مستوى تطوره الاجتماعى والاقتصادى يستطيع أن يتقدم فى الطريق المؤدى إلى الاشتراكية .

إنه أيسر ، وأسرع ، تحول إلى الاشتراكية - فى المستعمرات السابقة - يمكن أن يتحقق إذا نجحت الثورة الاشتراكية . بيد أنا نجد فى معظم هذه البلدان أن الظروف ليست مهيأة بعد لتوافر المطالب الداخلية التى تضمن الإعداد السريع للثورة الاشتراكية ووضع هذه الثورة الاشتراكية موضع التنفيذ . ومعظم هذه البلاد لا تملك

طبقة عاملة منظمة تنظيمياً كافياً . كما أن فلاحها ليسوا على استعداد للتسليم بزعامة البروليتاريا . بل إن بعض هذه البلدان ليست لديها أية أحزاب ثورية تستطيع أن تنشئ تحالفاً بين طبقة العمال والفلاحين وتزعّم الثورة . وفي ظل هذه الظروف نجد أن إعلان ستار الثورة الاشتراكية معناه القفز وتخطي مراحل التطور الثوري والوقوع في المهوة . ولن يجعل هذا في الاجراء الثوري ، بل على العكس سيعطله . ولكن ليس معنى هذا أن هذه البلدان مطالبة بتأجيل التطور الاجتماعي والسياسي ، أو حتى إيقافه ، إلى أن تتوافر الشروط اللازمة للثورة .

إن شعوب الأقطار التي تحرر حديثاً تواجه مهمة عملية هامة . تلخص هذه المهمة في البحث طرق ، وأساليب ، وسبل وسيطه تستطيع أن تيسر عملية التحول من علاقات ما قبل الرأسمالية إلى الاشتراكية ، والشعور على الروابط الانتقالية ، وللراحل الانتقالية للتطور من التأخر إلى التقدم .

وفي الحقبة الحالية ، وفي البلدان التي تفتقر إلى الظروف للسوانية لظهور سلطان الطبقة العاملة ، نجد أن التطور ، في الطريق للارأسمالي يمكن أن يتم خلال للرحلة الديمقراطية لثورة التحرير الوطنية ، وفي هذه الحالة لانجد أن التطور غير الرأسمالي يعني بناء الاشتراكية . إنه لايمدوأن يكون مرحلة إنتقالية ، مرحلة توفر جميع الشروط اللازمة للتقدم في الطريق الاشتراكي بعد ذلك .

إن إعداد برنامج للتطور غير الرأسمالى فى البلدان التى تفتقر إلى الشروط الضرورية للإنتقال إلى الرأسمالية ، هذا الإعداد لا يبنى — بأية حال من الأحوال — نبذ شعار الثورة الاشتراكية. بل على العكس إن إحتمالات الثورة الاشتراكية تعظم كلما أخذ طريق التطور غير الرأسمالى فى إعداد الذين لم يستمدوا بعد للثورة الاشتراكية لسبب أو لآخر . وفى نفس الوقت نجد أن الفرص تسنح لهؤلاء الناس كي يتحولوا بعد ذلك إلى الاشتراكية من طريق مرحلة وسيطة هى مرحلة السير فى طريق التطور غير الرأسمالى .

وطبيعى أن إختيار طريق التطور الإجتماعى والإقتصادى فى المستقبل أمر يخص البلدان نفسها . وستوقف النتيجة على القوة النسبية لقوى الطبقات ، وعلى الصراع الدائر بينها .



ظروف دولية موالية

نلاحظ ، في الحقبة التاريخية الحالية ، وجود ظروف دولية موالية للتطور غير الرأسمالي .

إن للمركة التي تخوضها الشعوب التي تحررت حديثاً من أجل تحقيق إستقلالها الاقتصادي ، واختيارها لطرق التطور الاجتماعي والاقتصادي كل هذا يتم في جو من التعايش والتنافس بين نظامين إجتماعيين عالميين . وجدير بالذكر أن إمتصار قوى الاشتراكية والسلام على قوى الامبريالية والحرب يزداد اليوم وضوحاً في المترك الدولي . لقد أصبح النظام الاشتراكي درعاً يمكن أن تحصن به الشعوب التي تحررت حديثاً وهي تشرع في تطورها القومي للمستقل . ولقد دلت أحداث السنين الأخيرة ، في عدد من المناطق بآسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية ، دلت بوضوح على أن الدول الامبريالية لم تعد قادرة على لاضى في مفاصلها الاستعمارية دون أن يردعها رادع . إن القوى للتحدة للإشتراكية وحركة التحرير الوطني العالمية تزود هذه الشعوب بالقدرة على المقاومة والصمود . إن التعايش السلمى يحد من إمكانية حدوث عدوان إمبريالى على البلدان للتحررة حديثاً ، كما أنه يهيء فرصاً موالية لمزيد من التقدم لحركة التحرر الوطني ، ويسر السبيل أمام معركة الشعوب من أجل التطور الاجتماعي والاقتصادى في أكثر الطرق تقدماً .

إن نجاح حركة التحرر الوطني ، وتدعيم الوضع الدولي للبلدان للتحررة

حديثاً يتيح لها مزيداً من الفرص كي تلعب دوراً إيجابياً لتقرير مصيرها ومصائر الجنس البشري برمته .

وحين تشرع شعوب البلدان الآخذة في النمو في خلق إقتصاد وطني مستقل ، وفي تطوير طاقاتها الإنتاجية ، فانها تستطيع أن تعتمد على العون الذي تقدمه البلدان الاشتراكية ، وهو عون لا يستهدف مصلحة شخصية . وهذا العون يضاعف من احتمالات تقدمها الاقتصادى . إن العون الاقتصادى الذى تقدمه البلدان الاشتراكية للبلدان المستقلة حديثاً قد وضع حداً لاحتمار الدول الامبريالية ، فقد كانت تستأثر بعملية إرسال أجهزة الصناعة للبلدان المستقلة حديثاً ، وتحكم عملية منح القروض ، وتقديم النصح الفنى . ومن شأن هذا الاجراء أن يمنع الاحتكارات من إملاء شروطها على البلدان الآخذة في النمو . إن التعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية والبلدان الآخذة في النمو على أساس من المساواة اما مل هام في تدعيم موقف البلدان الآخذة في النمو في علاقاتها مع الامبريالية .

والعون الاقتصادى الودى الذى تقدمه الدول الاشتراكية يتيح الفرصة أمام النصفية الكاملة لذلك النظام للهيئ ، نظام عبودية واستغلال بعض الدول الأخرى . وإن انهيار هذا النظام يسهم في انهيار الامبريالية على نطاق عالمي ، كذلك تصبح الشعوب للتحرة حديثاً حرة في اختيار طريق التطور التقدمى .

وفي الحقبة الحالية نجد أن التعاون الاقتصادى بين البلدان الاشتراكية والدول للتحرة حديثاً من أهم السبل التي تدعم ثورات التحرر الوطنى .

عدم صلاحية الرأسمالية

وإلى جانب الظروف الخارجية الإيجابية هناك أيضاً سمات داخلية موانية تسهل جيداً عملية تحول البلدان للتأخرة اقتصادياً إلى طريق . التطور غير الرأسمالي . ففي أذهان شعوب البلدان المنحررة حديثاً يرتبط الاستعمار، والامبريالية، وسياسة الحرب، والسلب، والاستغلال والعبودية، والفقر، يرتبط هذا كله بالنظام الاجتماعي الرأسمالي . إن شعوب الأقطار التي كانت مستعمرة وخاضعة عانت أبشع مظاهر « للدينية » الرأسمالية .

إن دروس التطور الرأسمالي في البلدان المستقلة حديثاً تنفع الجماهير باستحالة حل للشا كل الوطنية الأساسية بالطريقة الرأسمالية والجماهير تعرف أن البرجوازية - حين تمسك بزمام السلطة - تحاول أن تقل عبء البناء الاقتصادي لتثقل به أساساً - كاهل العمال، وأنها تؤجل وتعرفل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الضخمة التي تعديها . ويظل رأس المال الخاص يحتل مكان الصدارة، وينمو على حساب الشعب . ويزداد تركيز الزوة في أيدي فئة صغيرة نسبياً من السكان، وبالرغم من ارتفاع الأرباح تظل الأجور الحقيقية للعمال عند نقطة ثابتة، بل وتنخفض في بعض الأحيان، ويكتب على الناس أن يعيشوا محرومين بسبب البطالة والارتفاع، الدائب، في الأسعار .

وفي الدول الفتية التي تتطور على الطريق الرأسمالي نلاحظ ركوداً في الزراعة ، بالرغم من انها تشكل نصف ، أو أكثر من نصف ، الدخل القومي . وما زال زمام الزراعة في أيدي كبار الاقطاعيين ، وللرايين ، والمضاربين . ويزداد فقر الفلاحين والعمال الزراعيين .

وجدير بالذكر ان المحاولات التي ترمى إلى حل مشاكل الديمقراطية بما يتمشى والمصالح الرأسمالية ، هذه المحاولات تقوى شكيمة البرجوازية ولا تحل للمشاكل الرامية إلى رفع مستويات معيشة العمال . إن التجربة خير معلم للجهاير . انها تقضى على أوهام التقدم السريع الظاهري ، وهي أوهام تسعى البرجوازية إلى نشرها كي تظل الشعوب للتحركة حديثاً في القيود .



ضرورة الطريق غير الرأسمالى

لقد ناضلت الشعوب من أجل التحرر لأنها لا تريد الاستمرار فى معاناة الاستغلال الرأسمالى ، والفقر ، لسنوات طوال وهم يرفضون أن يسيروا فى طريق الغرب ، طريق ما يسمى بـ « الاستثمار الحر » ، الذى يؤدى - لا محالة - إلى زيادة ثروة الأقلية ، وفقر الغالبية . لقد بدأت الجماهير العاملة فى الأقطار الآخذة فى النمو - تتحرك . وهى تريد أن تخلص نفسها من التأخر والفقر فى قصر فترة تاريخية ممكنة . وهى تريد أن تحقق ، بالفعل ، الأهداف الديمقراطية لثورات التحرر الوطنى . وهى تطالب بالاشتراك ، الفعلى ، فى تسيير شئون الدولة . وجدير بالذكر أن تنظيم القوى التقدمية الديمقراطية آخذ فى التزايد . كذلك يزداد نفوذها . وفى ظل هذه الظروف يزداد وضوح الحقيقة التالية : أن الأقطار للتحررة حديثا لابد وأن تسير فى طريق التطور غير الرأسمالى .

غير أن هذا لا يعنى ، بأية حال من الأحوال ، أن كافة الأقطار للتحررة حديثاً تقف على عتبة ثورة اشتراكية . وسنكون واهمين إن نحن إفترضنا أن إستحالة حل للمشاكل للحظة الحاضرة بالأسلوب الرأسمالى سيجعل شعوب هذه الأقطار تتحول ، تلقائياً ، إلى الطريق الاشتراكى . إن التاريخ يرينا أن الشعوب قد تضطر - فى بعض الأحيان - إلى إحتمال للمشاكل لفترة طويلة ، دون حل لهذه المشاكل ، بالرغم من أن الظروف اللازمة لانتقالها إلى نظام إجتماعى جديد قد توافرت منذ فترة طويلة .

أى طريق نختار

إن التحول إلى الطريق غير الرأسمالى لا يمكن أن يتم من تلقاء نفسه . إنه يتطلب جهداً واعياً ، هادفاً ، تبذله كافة القوى التقدمية والديمقراطية الموجودة في البلاد . وطريق التطور غير الرأسمالى مضمون بفضل نضال الطبقة العاملة ، وجمهرة الشعب ، والحركة الديمقراطية العامة ، كما أنه يتفق وصالح الغالبية المطلقة من الأمم .

وفي الأقطار المتحررة حديثاً نلمح صراعاً طبقياً حاداً يدور حول اختيار الطرق التي تفضى إلى مزيد من التطور . لقد كان الزعماء السياسيون للبلدان الآخذة في النمو يتمتعون بتأييد جمهرة الشعب خلال معركة التحرر وهم اليوم يواجهون اختياراً محيراً ، حاسماً : إما أن يسمحوا لرأس المال الخاص بحرية التصرف الكاملة - وفي هذه الحالة لن يتحقق أى مطلب أساسى واحد من مطالب الشعب - وإما أن يخوضوا الثورة الوطنية الديمقراطية على أمل تحويلها بعد ذلك إلى ثورة اشتراكية .

وفي البلدان السياسى يبدو هذا الاختيار الصعب اختياراً بين خطر القوى الرجعية والقوى الديمقراطية الأصلية لمثلث الشعب . وجدير بالذكر أن الزعماء الوطنيين لعديد من الدول الفتية ذات السيادة لم يقرروا بعد ، وبوضوح ، أى اتجاه يختارون من بين هذين الاتجاهين المتطرفين . وهم ، في بعض البلدان ، يحاولون البحث عن طريق ثالث ،

هذا الطريق - في جوهره - مناورة متردة بين إرضاء الرجعيين وتلبية مطالب الجماهير .

وجدير بالذكر أن الموقف في كثير من الأقطار للتحركة حديثاً ليس موافقاً بعد للانتقال للباشرة إلى بناء الاشتراكية غير أن التطور الرأسمالى لا يستطيع ، فى نفس الوقت ، أن يحل للمشاكل التى تواجه هذه الأقطار . إذ، منطق الحياة نفسه يقول لقادة هذه الأقطار إن التقدم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قادوا شعوبهم على الطريق غير الرأسمالى . والأوضاع التالية صاحبت إمكانية تحول الشعوب التى كانت مستعمرة إلى الطريق غير الرأسمالى :

(أ) لقد انهار النظام الاستعماري للإمبريالية تحت ضربات حركة التحرر الوطنى . والشعوب التى كانت منسحقة فى الماضى ومحرومة من كافة الحقوق قد استيقظت على حياة جديدة . ويزداد اليوم اشتراكها فى الجهد التاريخى الذى يبذل اليوم .

(ب) إن شعوب المستعمرات السابقة ، الذين ظفروا باستقلالهم الوطنى ، قد بدأوا - بمجدية - يحثون عن طرق التطور الاجتماعى ، طرق تستبعد كافة أشكال الاستغلال .

(ج) إن الشعوب التى تحررت حديثاً بدأت تقتنع - اقتناعاً كاملاً - ووسط المنافسة بين نظامين اجتماعيين واقتصاديين ، بأن طريق التطور غير الرأسمالى هو أفضل سبيل لتصفية تأخرها للزمن ، ورفع مستوى معيشتها .

(ذ) لقد أصبحت الاشتراكية العالمية عاملاً حاسماً في تطوير المجتمع
الإنساني ، كذلك تزداد الشواهد التي تثبت تفوق قوى الاشتراكية على
قوى الرأسمالية .

وفي ظل هذه الظروف تستطيع شعوب البلدان المتحررة حديثاً أن
تضطلع بمهمة التطور غير الرأسمالي كوسيلة لإرساء أسس النظام الاشتراكي .



(٤) الاضطلاع بالمهمات الوطنية

الديمقراطية أساس التطور غير الرأسمالي

المهمات الوطنية الديمقراطية التي تضطلع بها
البلدان للتحررة حديثاً

من الملاحظ ، في معظم المستعمرات السابقة ، أن ثورة التحرر الوطني الديمقراطية لم تستكمل بعد . إنها تحتاج إلى مزيد من التطور ، ويقتضى هذا الاضطلاع بكافة الأعباء الوطنية الديمقراطية الأساسية . إن استكمال هذه الأعباء ، على نحو منتظم ، يضمن توافر الظروف الاقتصادية التي تتيح السبيل للتقدم غير الرأسمالي وتطور الثورة الوطنية الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية . وبالنسبة لمعظم الأقطار للتحررة حديثاً تلخص هذه الأعباء فيما يلي :

تدعيم استقلالها السياسى والقضاء على الاستغلال الرأسمالى - حل
ال مشكلة الزراعية لصالح الفلاحين والقضاء على طبقة الإقطاعيين الذين
يعيشون كالتبذات الطفيلى والسير قدماً بعملية التطور الصناعى على أساس
اشتراك الدولة المباشر ، وتحت سيطرتها - فرض إشراف الدولة على
الملكيات الأجنبية وممتلكات كبار الرأسماليين المحليين - صبح الحياة
الاجتماعية والسياسية بالصيغة الديمقراطية .

إن تحقيق هذه اللهام لم يضع حداً بعد لاحتال تطور الرأسمالية . بل على العكس : إن تصفية الاستبداد الأجنبي ورواسب الإقطاعيين بعد الطريق أمام التطور الرأسمالى الوطنى . والتجربة التى تمر بها الأقطار للتحرة حديثاً تدل على أن عناصر البرجوازية المحلية تسعى - بمساندة رأس المال الأجنبي - إلى استغلال الوضع الراهن لتدعيم أوضاعهم والتوسع فى مجالات نشاطهم . وفى عدد من المستعمرات السابقة . وكذلك فى بعض أقطار أمريكا اللاتينية ، كان التحرر السياسى من الامبريالية الأجنبية حافظاً على ظهور علاقات رأسمالية . ويظهر هذا ليل نفسه - إلى حد ما - فى كافة الأقطار للتحرة حديثاً .

ومع ذلك نمة إتجاه مضاد ظهر فى عديد من الأقطار ، ويتمثل فى الحد من تطور العلاقات الرأسمالية فى نفس اللحظة التى تبدأ فيه عمليات التحول الديمقراطي .

إنه إجراء طبيعى . إن الاتجاه اللارأسمالى لتحقيق تطور أكبر للثورات الوطنية الديمقراطية لا يتبدى فى للبادة إلى عمو الرأسمالية من كافة مجالات العلاقات الاجتماعية ، وإنما يتبدى فى الاستفادة من الانتصارات الاقتصادية التى تحققت بأن توجد - بالتدريج - الشروط وللزايا التى تكفل تطور أشكال الإنتاج اللارأسمالى (والاشتراكى) .
إن الاشتراكية لا يمكن إيجادها على الفور بين يوم وليلة . والاتقال إلى الاشتراكية إنما يفترض وجود عدد من المراحل الوسيطة .

إنه لإجراء طويل نسبياً ، إجراء يقتضى عدداً من الإجراءات
التي يجب القيام بها بشكل منتظم . وجدير بالذكر أن بعض الإجراءات
التي تمهد الطريق إلى الاشتراكية يجب أن تنبع من احتياجات جماهير
الشعب ، ويجب أن تعترف غالبية السكان بضرورة هذه الإجراءات .
ويجب أن تنضج هذه الإجراءات في حقل الحياة الاقتصادية ، ويجب
أن يكون تحقيقها أمراً ممكناً تماماً .



حدود الاحتكارات الأجنبية

تمة مهمة ملحة يجب ان تضطلع بها البلدان المنحرة حديثاً ، ألا وهي القضاء على استغلال الاحتكارات الأميركية لها . والاضطلاع بهذه المهمة يصاحبه عدد من الاجراءات للتنوع التي تحد من تطور الرأسمالية . كذلك يصاحبه ظهور علاقات اجتماعية جديدة .

والأعوام الأولى من التطور المستقل في البلدان المنحرة حديثاً يدل على وجود سبل مختلفة لمحاربة رأس المال الأجنبي . ولقد بات واضحاً في أماكن كثيرة ، مدى العيوب التشريعية في مجالات نشاط رأس المال الأجنبي وللراكر الرئيسية في الاقتصاد إنما أصبحت مجالاً للدولة لا ينازعها فيه منازع . وفي نفس الوقت يتمتع الرأسماليون الوطنيون بامتيازات خاصة . كذلك يتم الحد من تحويل الأرباح إلى الخارج ، ويعاد استثمار نسبة من الأرباح في فروع تحددها حكومات الدول المستقلة حديثاً . ويصبح هذا ملزماً . ويحظر نقل رأس المال ولا يتم دفع الأرباح بالنقد وإنما في شكل شحنات مواد خام أو إنتاج كامل الصنع . ويفرض عدد من القيود على نشاط الاحتكارات الأجنبية في حقل التجارة الخارجية ونظام التمويل بالقرض .

كذلك تتخذ إجراءات أخرى للتعجيل بالتححرر من رأس المال الأجنبي .

مثال هذا ان الاحتكارات الأجنبية تصبح ملزمة بتدريب العدد المطلوب من المتخصصين والعاملين المحليين . وذلك خلال فترات محددة . كذلك تصبح بعض المراكز في الإدارة وتسيير دولاب العمل محرومة على المتخصصين الأجانب .. إلخ .. ان سيطرة العمال والحكومة على نشاط الاحتكارات الأجنبية وسيلة هامة للحد من هذه الاحتكارات واخراجها من الميدان الاقتصادى . ومثل هذه السيطرة تضع حداً لاستغلال الامبريالية . كذلك يمكن أن تصبح اجراء انتقاليًا هاماً يمهّد لتأميم هذه الشركات فيما بعد .

وإذا نظرنا إلى الأمور من زاوية النضال من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى والتقدم الطبقي . وجب أن نلاحظ ان الاجراءات التى يقدم عليها عدد من البلدان المستقلة حديثاً للتحكم فى رأس المال الأجنبى والحد من قدرته على السلب والنهب قد تكون مساوية فى أهميتها . بل وأكثر أهمية أحياناً . من تحويل جزء من الأنصبة من أيدي البرجوازية المحلية . ان فرض السيطرة التامة على نشاط الاحتكارات الأجنبية . ونجاح هذه السيطرة ، دليل مؤكد على تدعيم سلطات الدولة وهيبتها . أما تحويل أنصبة الاحتكارات الأجنبية إلى البرجوازية المحلية فيسهم فى نمو عنصر رأس مالى خاص . يسهم فى نمو الرأسمالية بصفة عامة . وفى ظل الظروف الحالية لايمكن اعتبار هذا ظاهرة تقديمية .

وبالرغم من أن مختلف الإجراءات التي ترمى إلى الحد من نشاط
الاحتكارات الأجنبية لها بعض الأثر ، إلا أنها لا تقضى تماماً على
الاستغلال الأمبريالي في البلدان للتحرره حديثاً فإذا تم تنفيذها
بطريقة منطقية ومنظمة فإنها تستطیع إلى حد ما تقييد الأمبرياليين .
بل وإجبارهم على التراجع . وكلما كانت السياسة للعادية للامبريالية أكثر
إصراراً وثباتاً سارعت الاحتكارات إلى التراجع .



تأميم الممتلكات الأجنبية

إن تأميم للممتلكات الأجنبية ، وبخاصة في فروع الاقتصاد الرئيسية لأهم إجراء تتخذه الدول الفتية . كما أن تحويل الاستثمارات الأجنبية السابقة إلى الدولة يدعم مركزها الاقتصادى إلى حد كبير . وبالرغم من أن هذا التأميم يتم عادة على أساس تعويض لللاك السابقين ، إلا أنه يضع حداً لسيطرة رأس المال الأجنبى فى فرع أو آخر من فروع الاقتصاد ، بل ويضع حداً لسيطرة رأس المال الأجنبى على إقتصاد البلاد ككل .

والبلدان التى أصبح فيها التأميم سياسة إقتصادية ثابتة قد حققت أفضل النتائج فى معركتها من أجل الاستقلال الاقتصادى . إن محاربة الإحتكارات الأجنبية ، وتأميم ممتلكاتها ، وطردها من البلاد ، كل هذا يعد أشكالا فعالة لتطوير حركة التحرر الوطنى ، وتوفير الشروط الاقتصادية التى تكفل تقدم البلاد فى الطريق غير الرأسمالى .

وتدل التجربة فى أن تأميم كافة الإستثمارات الأجنبية ليس شرطاً ملزماً لتحقيق سيطرة الدولة ، فليست كل الدول للتحررة حديثاً تملك بالضرورة - الظروف الداخلية والخارجية التى تأمل تحقيق هذا المطالب وفى بعض الجهات نجد أن الحكومة فى يد ممثلى البرجوازية للولاية للإمبريالية ، وهؤلاء يحاولون الإبقاء على رأس المال الأجنبى باعتبارهم

الأساس الاقتصادى للبلاد . وفى بلدان أخرى نجد ان الحكومة فى
أيدى عناصر ثورية قلقة ، كما أن جماهير الشعب لم تفرض بهد ضغطاً
كافياً مطالب فيه بالتأميم ، وفى بلدان أخرى نجد أن الظروف الاقتصادية
التي تكفل التأميم لم تتبلور بعد ، وأن هذه البلدان تفتقر إلى الحد
الأدنى الضرورى من اللوظفين والموارد اللازمة لكي تسير المشروعات
سيرها العادى . وأكثر من هذا أنه يصعب عليها أن تنظم أسواقا
لمنتجاتها .

وعندما يوضع التأميم موضع التنفيذ فنلهم أن نأخذ فى إعتبارنا
صلاحيته الاقتصادية والسياسية فى ظل الظروف المحددة التي تعيش
فيها كل دولة بل وعلى أساس ظروف كل فرع من فروع الاقتصاد .
يجب أن نأخذ فى الإعتبار الضرورة الاقتصادية التي تحتم تأميم هذا
للمشروع أو ذاك . ويجب ألا نقف عند هذا الحد ، وإنما نأخذ فى
إعتبارنا أيضاً الآثار السياسية التي تترتب على هذا التأميم : الآثار
الخارجية (ما إذا كان الموقف الدولى يجبذ هذا التأميم) والآثار
الداخلية (ما إذا كان الشعب العامل على إستعداد لوضع قانون التأميم
موضع التنفيذ ، وتنظيم المشروعات المؤممة بحيث يضمن إستمرار سيرها
بلا توقف) . وفى كافة هذه الحالات تنظر القوى التقدمية والعامل
برمتهم إلى التأميم على أنه إنتصار هام فى للمركة ضد الامبريالية
وأنه ركيزة هامة فى التطور للمستقل للبلاد ، وأنه وسيلة هامة لتجميع
كافة القوى الديمقراطية .

وفي الحرب لابد من سلبية مستمرة من الانتصارات ، حتى لو كانت محدودة وتكتيكية ، كي ترتفع الروح المعنوية للقوات المحاربة . وينطبق هذا على الثورة : إنها بحاجة إلى سلسلة مستمرة من الخطوات السياسية ، من هذا : تعبئة الجماهير لمزيد من النضال ، وأن تبث فيهم الإيمان بمحتمية الانتصار والتأييم إحدى الوسائل التي تكفل ذلك . ذلك أنه يضعف من الروح الثورية ويزيد من تصميم العمال على النضال من أجل الاضطلاع بالمهام الديمقراطية . وتعظم قدرة التأييم على التعبئة بصفة خاصة عندما يتم في شكل عقوبات اقتصادية تعرض على الرأسماليين الأجانب أو المواطنين . فإذا حاولت الإحتكارات الأجنبية أو البرجوازية المحلية عرقلة الاجراءات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة ، وإذا حاولت إحداث اضطراب في حياة البلد الاقتصادي وخلق الفوضى (وهذا ما حاوله كبار الرأسماليين المصريين في الجمهورية العربية المتحدة ، والاحتكاريون الفرنسيون في الجزائر ووغنيا ، والهولنديون في اندونيسيا . . الخ . .) لم تسكت الحكومات الثورية الوطنية على هذه . إنها تلجأ ، في هذه الحالة ، إلى أعنف الاجراءات . لوضع حد لهذه المحاولات . كما انها تضطلع . بنفسها . بمهمة إدارة هذه المشروعات .

إن الحركة ضد رأس المال الأجنبي ، وهي أهم عنصر أساسي في الحركة الديمقراطية العامة ، تفترض أن الحكم في أيدي القوات الديمقراطية . وأن العناصر الرجعية للولاية للامبريالية قد أزيغ عن السلطة . وبدون تدعيم مراكز القوى الديمقراطية ، وبدون الاطاحة بالقوى

الرجمية ، يستحيل وضع حد لسيطرة رأس المال الأجنبي على اقتصاد البلاد .

ومالم نعد أنفسنا في المجال الاقتصادي ، والمجال الاجتماعي الديمقراطي ومالم نأخذ الوضع الدولي والداخلي في اعتبارنا ، فإن تأمين الممتلكات الأجنبية قد يسوء إلى هذا الاجراء التقدمي جداً في المعركة من أجل استقلال البلاد إقتصاديا . وقد يحبط القوى التقدمية . والتسرع في هذه الامور أشبه بالمغامرة كما أن عدم وجود مبرر للتلكؤ في عملية التأمين . مع توافر كل الشروط الضرورية . قد يحول دون مزيد من التطور للثورة . كذلك يساعد القوى الرجمية على تدعيم مراكزها .



استغلال رأس المال الأجنبي

تفتقر معظم الدول ، للتحررة حديثاً ، إلى القوى الإنتاجية الحديثة لذلك تفتقر إلى قطاع صناعى وطنى خاص بها ، وإلى موظفين مدربين فى الحقل الهندسى ، والفنى ، والإدارى .. كل هذا يضطرها إلى اللجوء إلى الدول الأكثر تقدماً ، لكي تساعدوا . ولا بد من هذا الإجراء خلال مرحلة معينة من مراحل تطورها المستقل . وفى بعض البلدان قد يكون من الضروري الإعتماد على رأس المال الأجنبي فى عملية استغلال للوارد ، وهو ما تعجز عنه الدولة فى ظل إمكانياتها . واستخدام رأس المال الأجنبي والاستفادة من للمونة الفنية الأجنبية قد تسكفل للدول الفنية وسائل الاتاج الضرورية ، تلك الوسائل التى ستوافرها بعد ذلك وتستطيع أن تستغلها بطريقة مستقلة . وفى تاريخ بناء الاقتصاد الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى فترة كانت فيها الدولة السوفيتية على استعداد لطلب رأس المال الأجنبي وللمونة الفنية الأجنبية بشروط غير مريحة نوعاً . وقال لينين فى تلك السنوات : « زدونا بمئات الجرارات وخذوا ولو ٣٠٠٪ عن كل روبل . » كما أن قانون الامتيازات (١٩٢٣ نوفمبر ١٩٢٠) كفل عدداً من الامتيازات للرأسماليين الذين عبروا عن رغبتهم فى مساعدة الدولة السوفيتية على التمجيد بتنمية اقتصادها . لم يكن هناك مفر من هذه الامتيازات الاقتصادية التى تمنح لرأس المال الأجنبي ، وذلك نظراً لتأخر البلاد فى الحقل الفنى والحقل الاقتصادى .

وبفضل هذه الامتيازات الاقتصادية حاولت الدولة السوفيتية
الفنية التمجيد بتطور القوى الانتاجية ، وبذلك تضمن استقلال البلاد
- اقتصاديا - على أسرع نحو ممكن . وأدركت الدولة السوفيتية أن
الاعتماد على رأس المال الأجنبي لا يمكن أن يكون إلا إجراء مؤقتاً ،
وإن كان ضرورياً ، وأنه ليس بالسياسة الثابتة لدول اشتراكية .
أما الشرط الأساسي الذي يجب أن يتحكم في الاستعانة برأس المال
الأجنبي فهو أن تسيطر الدولة سيطرة غير مشروطة على نشاط الشركات
الأجنبية . ولقد كانت الدولة السوفيتية ، في تلك الأيام ، الدول
الاشتراكية الوحيدة في العالم ، ولم يكن هناك من تلجأ إليه طالبة
المساعدة . وبالتالي : أن رأس المال الأجنبي لم يبد رغبة في تقديم
المساعدة الاقتصادية لدولة العمال والفلاحين .

واليوم ، تدلف الدول الفتية إلى طريق تطورها في ظل ظروف
يختلف فيها توازن القوى في المعترك الدولي اختلافاً تاماً . لقد ظهر إلى
حيث الوجود نظام اشتراكي للدول ، وهو يزداد قوة يوماً . بعد يوم .
من أجل هذا تستطيع البلدان الآخذة في النمو أن تعتمد على تأييد
النظام الاشتراكي في العالم .

وفي ظل الظروف الحالية لا تخطر البلدان الآخذة في النمو إلى
النضحية بالكثير - في المجال الاقتصادي - لحساب الاحتكارات
الأجنبية كي تحصل على المعونة الاقتصادية والفنية المطلوبة . إن وجود

نظام اشتراكي يضم عدداً من الدول يساعد البلدان الآخذة في النمو على الحد - بأقصى درجة - من استغلال الاحتكارات ، كما يساعد هذه البلدان على الظفر بامتيازات كثيرة من رأس المال الاحتكاري .

وطبيعي أن بلدان آسيا ، وإفريقية ، وأمريكا اللاتينية لا تستطيع أن تتوقع من الدول الاشتراكية أن تقدر على تزويدها بكل ما تحتاجه من رأس المال ، والعتاد ، والمعونة الفنية . إن عليها أن تبلي شطراً كبيراً من احتياجاتها بالاعتماد على خدمات الدول الامبريالية . غير أنها تستطيع اليوم - وهي تتعامل مع هذه الدول الاله بريالية - أن تظهر بمظهر الطرف المستقل الذي يتساوى مع الطرف الآخر . والفضل في ذلك إنما يرجع إلى التأييد الذي تبديه الاشتراكية العالمية . وعلاوة على ذلك ، فعندما تسمح البلدان الآخذة في النمو للاحتكارات الأجنبية بأن تستثمر رأس مالها في فرع آخر من فروع الاقتصاد . نجد أنها تستطيع الآن أن تفرض شروطها وأن تستغل الاعتمادات التي حصلت عليها في التمجيد بالتنمية في الداخل .

وجدير بالذكر أن اعتماد الأقطار للتحرة حديثاً على رأس المال الاجنبي هو إجراء ضروري مؤقت . والقوى التقدمية تحاول أن تقلل - إلى أدنى حد - من النتائج السلبية التي يحدتها رأس المال الأجنبي في اقتصاد البلاد . ولا يعتبر استخدام رأس المال الأجنبي مباحاً إلا في الأشكال الاقتصادية وبالشروط التي لا تضر بسيادة البلاد ، وتدل

التجربة على أن القروض والائتمانات الحكومية التي تستغل تنمية فروع الاقتصاد الرئيسية ، هي أكثر أشكال رأس المال الاجنبي قبولاً . كذلك تستغل الأموال الاجنبية في شكل عقد ، وبمقتضى هذا العقد تبنى الشركة الاجنبية مصنعا ، ثم تديره ، وتسلمه بعد ذلك للدولة . وعندما تيرم الشركات الامبريالية عقوداً فانها تحاول أن تظهر لنفسها بحصة معينة من الأنصبه ، لذلك تحاول الاشتراك في الادارة . ولكن ، بفضل تأييد وعون الدول الاشتراكية ، يزداد إضطراب الاحتكارات الاجنبية إلى الانسحاب . كذلك قد تكون الاستعانة برأس المال الاجنبي مشروطة بـ « الاشتراك في الانتاج » ، وذلك عندما تقوم الشركة الاجنبية بتقديم الاعتقادات ، والمعارف الفنية لوحدة أو أخرى ، ويتم تسديد الحسابات على أساس شحنات الانتاج التام التصنيع .

إن من الممكن اعتبار رأس المال الاجنبي إحدى العوامل التي تحقق التنمية الاقتصادية مادام هناك اشراف صارم من الدولة الوطنية الديمقراطية، والشعب العامل في الاقطار التي تحررت حديثاً .

كذلك فان الاجراءات الرامية إلى الحد من ، وتصفية، رأس المال الاجنبي في البلدان التي تظهر فيها الرأسمالية في شكل احتكارات أجنبية، هذه الاجراءات بمثابة ضربة قاصمة لتطور الرأسمالية في البلاد عامة . وفي البلدان التي تمسك فيها بزمam السلطة حكومات ديمقراطية ثورية - كما هو الحال في الجزائر ، وبورما ، والجمهورية العربية للتحدة ، ومالى ، وبلدان أخرى - نجد أن تصفية مراكز الاحتكارات الأجنبية تعد ،

أيضاً ضربة للبرجوازية المحلية. والضربة تصيب، أول ما تصيب، الطبقات العليا المتصلة بالاحتكارات ، ثم تصيب غيرهم من الرأسماليين. ومع ذلك فإن القيادة الثورية الديمقراطية لا تعتدى على مصالح صفار البرجوازيين ويمثلى البرجوازية للتوسطة الذين يدينون للحكومة بالولاء . وفى هذه البلدان لا يقتصر الأمر على تأمين فروع الاقتصاد أو للشروط الفردية التى لا تدر ربحاً لرأس المال الخاص ، وإنما يمتد التأمين إلى مجالات الاستثمار التى تدر أكبر ربح للبرجوازية كالمصارف وشركات التأمين ، والتجارة الأجنبية وتجارة الجملة ... الخ .



البرامج الديمقراطية للإصلاح الزراعي

من أهم المهام الوطنية الديمقراطية التي تواجه أقطار آسيا ، وإفريقية و امريكا اللاتينية ، مهمة تصفية علاقات ما قبل الرأسمالية وحل المشكلة الزراعية بطريقة جذرية . ومبني هذا الحقيقة التالية : إن ثورة التحرير الوطنية للناهضة للامبريالية ، في البلدان الآخذة في النمو ، لم تقم في نفس الوقت الذي قامت فيه الثورة الزراعية للناهضة للإقطاع . ولم يتحقق بعد للطلب الأساسي لجمهور الفلاحين ، للطلب الذي ينادي بتوزيع الأرض عليهم ، وذلك بتصفية الإقطاعيات التي يملكها كبار لللاك ورجالات الإقطاع . وجدير بالذكر أن الامكانيات الثورية التي يحظى بها الفلاحون الذين تتألف منهم غالبية سكان للمستعمرات السابقة ، هائلة . إن حل للمشكلة الزراعية مهمة أساسية في مرحلة الديمقراطية ، اللارأسمالية للثورة . ومالم يحدث تحول هائل في حقل الزراعة يستحيل التمجيد بشكل كبير - بتطور القوى الانتاجية ، ويستحيل حل مشكلة ملحة كمشكلة الطعام .

وكما أنه ليس هناك نظام واحد للعلاقات الزراعية ، لا يمكن أن يكون هناك أيضاً منهج واحد لحل للمشكلة الزراعية . من أجل هذا تأخذ الثورة الزراعية في الأقطار للتحررة حديثاً أشكالاً متنوعة . ولا يمكن إعداد برنامج مفصل للتغيرات الزراعية مالم نأخذ في الاعتبار

الظروف للمينة لكل بلد . وبنائه الاجتماعي ، ومعدل تنميته الاقتصادية .. الخ .

وفي الاتحاد السوفيتي ، تم حل للمشكلة الزراعية عن طريق تأمين كافة الأراضي ، وتسليمها للفلاحين كي يستغلوها بصفة دائمة ولا يدفعوا في مقابلها أى شيء . وفي بلدان اشتراكية أخرى لم تخضع الأرض للتأمين . وتم حل للمشكلة الزراعية بشكل تدريجي ، وذلك بتحديد أقصى حد من الأرض يمكن أن يملكه فرد ، ومصادرة كافة الأراضي الفائضة على هذا الحد ، وتوزيعها - دون تعويض - على الفلاحين وفقاً لمبدأ « الأرض ملك للذين يزرعونها » . إن ظهور هذا الشعار ، وتنفيذه بعد ذلك ، ضمن نزع الأرض - نزاعاً كاملاً - من كبار الملاك ، ووضع حد لاستغلال الفلاحين ، وتحقيق آمالهم ، وتدعيم تحالف الطبقة العاملة والفلاحين .

وجدير بالذكر أن الإصلاحات الزراعية التي تم الآن بشكل أو آخر في كافة بلدان آسيا وإفريقية تقريباً ، هذه الإصلاحات لم تكن بل بعد . وفي البلدان التي يملك فيها ممثلو البرجوازية والملاك بزمam السلطة لاتنى التغيرات الزراعية باحتياجات الفلاحين . كل ماتفعله أنها تحد ، بدرجة طفيفة ، من مساحة الأرض التي قد تكون مملوكة ، كما أنها تخفض الأيجار قليلاً . ويتم دفع تعويض كبير عندما تم مصادرة الأرض الفائضة . أما المبالغ التي تدفع في حالة رغبة المالك السابق استرداد الأرض فباهظة جداً لدرجة أن الاثرياء جداً هم الذين يستطيعون دفعها

هذه الاجراءات السلبية لاثول - أساسا - المشكلة .

والإمبريالون يرحبون - بشدة - بمثل هذه السياسة . وإذ يحس الإستمهاريون بالذعر وهم يلمسون الرغبة للزيادة للشعوب للمستعمرة سابقاً في تفادى طريق التطور الرأسمالى للؤلّم ، يود الإستمهاريون ظهور وتقوية ، الطبقات العليا المحلية ، للمستغلة . وفي آسيا ، وفي إفريقيا على نحو أخص ، يطبق الإمبريالون ، بشكل كبير ، سياسة الملكية الخاصة للأرض ، ويوافقون على تقسيم جزء من مقاطعاتهم الهائلة على لزارعين وبذلك يضمنون لأنفسهم تأييداً اجتماعياً جديداً .

غير أن القوى الديمقراطية ترسم لنفسها برامج الإصلاح الزراعى ، تلك البرامج التى تقف أمام برامج الإمبرياليين والطبقات المحلية المستقلة التى تحاول أن تعرقل الثورة الزراعية .

وفي الأقطار التى تنتشر فيها ملكية كبار الإقطاعيين للأرض تعبر القوى التقدمية عن الأمانى الحيوية للفلاحين ، ومن أجل هذا تطالب بمصادرة مقاطعات هؤلاء لللاك وتحويلها إلى الذين يزرعون هذه الأرض بالفعل . وفي بعض الناطق ، وبخاصة فى شرق إفريقيا وأمريكا اللاتينية . نجد أن الاحتكارات الإمبريالية الضخمة هى السارق الأول للأرض . وهنا نجد أن حل للمشكلة الزراعية يفترض ، أولاً وقبل كل شئ ، تأميم الأراضى التى تملكها الاحتكارات الاجنبية ، وتنظيمها فى شكل مزارع ضخمة تملكها الدولة ، أو فى شكل مزارع تعاونية .

. وجدير بالذكر أن إعلان شعار التأميم الشامل للأرض ، كما حدث في اندونيسيا في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية ، هذا الاعلان لا يعكس أمانى الكثرة الغالبة من الفلاحين ، كما أن هؤلاء الفلاحين لم يؤيدوا هذا الشعار . وتغير الموقف عندما تمت المطالبة بمصادرة أرض الملاك والاقطاعيين وتحويلها إلى هؤلاء الذين يعملون فيها . إن الجماهير لاتؤيد - بصفة مستمرة - المحاولات التي تبذلها الحكومات لتأجيل عملية تقسيم مزارع الملاك بحجة أن هذا التأجيل ضرورى للحيلولة دون حدوث إنخفاض مفاجيء في الانتاج . إنها حاجة إقتصادية هامة . ومع ذلك يجب ألا تغطي هذه الحجة على الحقيقة التالية : خلال المرحلة الأولى من تطور الثورة الزراعية فن الضرورى ومن العدل ، إشباع رغبة الفلاحين - العريقة - فى الأرض . إشباعها بشكل أو بآخر .

وتقسيم الأرض ليس ضرورياً تماماً فى حالة وجود مزرعة ضخمة تنتج أشياء للتصدير وتعتبر مصدراً هاماً للدخل . إن أسلم إجراء هنا قد يمثل فى تأميمها وتحويلها إلى مزرعة تابعة للدولة أو مزرعة تعاونية . مثال هذا أن الشركة الفرنسية السابقة للسماة « مكتب النيجر » — فى جمهورية مالى — قد تحولت إلى شركة حكومية . وفى زنجبار تم تأميم الأرض أيضاً .

وفى البلدان التى تكون فيها السلعة فى أيدي القوى الثورية الديمقراطية التى تعبر عن مصالح جماهير الفلاحين ، وعندما يقتضى الأمر

- بصفة خاصة - الإحتفاظ بالملكية الجماعية التقليدية للأرض - تحقق الإصلاحات الزراعية ، أساساً ، فى شكل تعاونيات مختلفة الأنواع .

إن الإصلاحات الزراعية ، فى البلدان للتحرة حديثاً ، هى أساساً إصلاحات ديمقراطية ، غير أنها ليست إصلاحات اشتراكية . إنها لا تحاول دون تطور الرأسمالية . وإنما هى على العكس تزيج أية عقبات فى طريقه . من هذه العقبات علاقات ما قبل الرأسمالية . وفى نفس الوقت نجد أن القضاء على علاقات ما قبل الرأسمالية ، وتصفية الأشكال الإقطاعية ، وشبه الإقطاعية لاستغلال الفلاحين ، كل هذا يكفل الشروط الواجب توافرها من أجل التحول إلى الإصلاحات الاشتراكية .

أما الحركة التعاونية ، التى تشجعها الدولة ويتم تنظيمها وفقاً لمبادئ ديمقراطية ، ووجود قطاع تابع للدولة ، فيمكن أن يصبح القاعدة للادية للتطور غير الرأسمالى للمستعمرات السابقة .

أن الحل الجذرى للمشكلة - الزراعية - بما يتمشى ومصلحة الفلاحين ، وباشترائهم - يضع حداً للملكية الإقطاعية الأثرية للأرض ، ويزود الفلاحين بالأرض التى طال إنتظارهم لها . وإن تحقيق المطلب الأساسى للثغلبية العظمى من الفلاحين معناه تعبئة أكبر طبقة من سكان المستعمرات السابقة وجعلها فى صف الثورة ، وجذبها إلى التيار الثورى ، وبذلك ترتفع الثورة إلى آفاق أعلى ..

وبدل تطور الدول الفنية إلى وجود محاولات ، في بعض البلدان ،
للإسراع بالإصلاحات بشكل مفتعل ، وتخطى للراحل الطبيعية .
وهذه المجلة ظاهرة مفهومة ، بالرغم من أنه ليس هناك ما يبررها .
ويجدر بنا أن نلتفت إلى التحذير الذي رددته لينين ، حين قال إن
المجلة ، والمعجز عن الانتظار حتى يتم تنظيم الطبقات في الريف ،
ومحاولة التصرف دون التحالف - للوقت - مع للزراعين ككل ،
كل هذا شبيه بفرض إرادة القلة على الكثرة . ومعناه الافتقار إلى
إدراك الحقيقة التالية : « إن ثورة الفلاحين لا تزال ثورة برجوازية ،
وإن من المستحيل تحويلها إلى ثورة اشتراكية في بلد متخلف دون
عدد الانتقالات ، ومن المراحل الانتقالية » .



صنع الحياة الاجتماعية والسياسية

بالصبغة الديمقراطية

نمة عنصر أساسى ومطالب غاية فى الأهمية من أجل مزيد من التطور للثورة الوطنية الديمقراطية ، ألا وهو صنع الحياة الاجتماعية والسياسية بالصبغة الديمقراطية . وتجند الجماهير للمساهمة فى الإصلاحات الاجتماعية وفى تسيير دفة الدولة . إن هذه المهمة إنما تتبع من طبيعة الثورة الوطنية الديمقراطية . وهى ليست مقياساً من مقاييس الطبقة العليا ، كأن يعنى هذا تميراً فى الحكم ، وإنما هى شبكة من التغيرات الجوهرية العميقة فى حياة المجتمع .

ومن واجب الثورة أن تخلق فى الجماهير - الذين يصنعون التاريخ - عنصر المبادرة ، ويجب أن تضع حداً للوضع الذى يصبح فيه مصير البلاد فى يد طوائف صغيرة من المستغلين الأجانب والمحلبين ولا يمكن أن تتحقق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية العميقة إلا باشتراك الجماهير وعلى أساس من تضالها . والجماهير هى القوة الرئيسية التى يهملها قبل غيرها - القضاء على تأخرها الذى استمر أمداً طويلاً . وهذه القوة ، وحدها ، هى التى تستطيع أن تحجر البرجوازية الوطنية على التسليم بتدمير البناء الاستعماري - الإقطاعي للمجتمع .

إن صيغ الحياة الاجتماعية والسياسية بالصيغة الديمقراطية يفترض ،
أولا وقبل كل شيء :

— القضاء على الجهاز البيروقراطي القديم الذى صنعه الاستعماريون
ذلك الجهاز النازل عن الشعب ، المناهض للشعب .

— تربية وتطوير نمط جديد من القادة فى كافة ميادين النشاط
الاقتصادى والاجتماعى ، قادة يخرجون من صفوف الشعب ، ويعرفون ،
احتياجاته ، ويدافعون عن مصالحه .

— تشجيع الأحزاب السياسية التى تتخذ جبهة متحدة على بذل
الجهد الجبار .

— تنشيط نقابات العمال وغيرها من المنظمات الجماهيرية ، والاعتراف
بمخوقها ، ودورها السياسى الهام فى الدولة .

— تحرير المرأة وتجنيد لها للحياة الاجتماعية - السياسية الإيجابية .

— تطوير منظمات الفلاحين على أفضل نحو ممكن واشراكها مباشرة
فى مهمة القيام بعمليات التحول فى اللبدان الزراعى ، وتنقيف
الفلاحين سياسياً .

— إلغاء الديمقراطية للزيفة التى فرضها الاستعماريون عليهم كى
يخلقوا فئة من الصغوة الحاكمة التى تدين لهم بالولاء . على أن تحل
محلها ديمقراطية أصيلة تضمن حرية الكلام والصحافة وتقر مبدأ
الانتخاب ، من القمة حتى القاعدة ، عند تشكيل الأجهزة الإدارية
والسياسية .

— جذب الجماهير للكالفة إلى عملية إدارة الإنتاج والتوزيع والسيطرة عليهما .

— أن يصبح في مقدور الشعب التمتع بكافة مزايا الثقافة ، والرعاية الصحية : والتعليم العام .

وفي البلدان للتحرة حديثاً تدور اليوم معركة عنيفة من أجل وضع برنامج الإصلاحات الديمقراطية موضع التنفيذ غير ان القوى الرجعية التي يؤيدها الابهرياليون . تعارض مثل هذ البرنامج. والقوى الديمقراطية تناهض من أجل تنفيذه وخلال هذه المعركة يحدث تصنيف القوى الطبقية والسياسية .



(٥) الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة

إن القيام بالمهام الوطنية الأساسية والمعنى بالثورة الوطنية الديمقراطية يتطلب - بشكل ملح - اتحاد كافة القوى الوطنية . والاتحاد إنما يتحقق مصالح كافة الطبقات الاجتماعية الأساسية ، وطبقات المجتمع التي تعاني من الاستغلال الامبريالي والتأخر الاقتصادي وجدير بالذكر أن الاتجاه المعادي للامبريالية الذي تمثله حركة التحرير الوطني ، وكذلك الرغبة في القضاء على التخلف الاقتصادي الكبير . كل هذا يوفر الشروط الايجابية اللازمة لتكوين جبهة وطنية متحدة في للمستعمرات السابقة وفي البلدان غير المستقلة . جبهة توحد بين كافة القوى الديمقراطية والوطنية . وإذا نظرنا إلى الأمور من زاوية موضوعية وجدنا أن الحركة التي تخوضها ثورة التحرير الوطنية إنما تهدف إلى وضع خاتمة للنظام العالمي الذي خلقته الامبريالية . والذي يجعل بعض الدول تستغل دولاً أخرى . هذا هو أحد المظاهر الهامة لأفول الرأسمالية خلال فترة التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية على الصعيد العالمي .



مجال توحيد القوة التقدمية

إن المهام الديمقراطية التي تضطلع بها الثورة الوطنية المعادية للإمبريالية تصلح أساساً لوحدة العناصر التقدمية في البلدان المتحررة حديثاً . وتتلخص هذه المهام في:

(أ) تحقيق الاستقلال السياسي ، وانزعاج الجذور الاقتصادية للتحكم الإمبريالي ، والحد من الاحتكارات الأجنبية وطردها من اقتصاد البلدان المنحرفة حديثاً .

(ب) خلق صناعة وطنية ، وتطوير هذه الصناعة .
(ج) إدخال الإصلاحات الزراعية لخدمة الفلاحين ، وتصفية كافة رواسب الاقطاع والبقية الباقية منه :

(د) رفع مستويات معيشة الشعب وصنع الحياة العامة بالصيغة الديمقراطية .

(هـ) رسم سياسة خارجية مستقلة وتطوير التعاون الاقتصادي والثقافي مع كافة البلدان .

والمرحلة من أجل تنفيذ البرنامج الديمقراطي لا يفترض ثورة جديدة وانما تتم في نفس الوقت الذي تتم فيه الثورة المناهضة للإمبريالية والاستعمار ، تلك الثورة التي تحقق الاستقلال للبلاد .
والمطالبة بتصفية الحكم الاستعماري ، وحصول الدولة على استقلالها ،

كل هذا يصلح أساساً لتوحيد كافة العناصر الوطنية . وفي الوقت الحاضر نجد أن برنامج الإصلاحات الديمقراطية يخدم هذا الغرض . وفي المعركة من أجل تنفيذ هذا البرنامج تطرأ تغييرات على توزيع القوى الطبقية والسياسية والذين يعتبرون أن الثورة انتهت ، ويخشون من تطورها ، هؤلاء ينحرفون عنها وفي نفس الوقت تبرز الى المقدمة قوى جديدة ، قوى تريد إنهاء الثورة . وتتمثل المهام الملحة التي تضطلع بها القوى التقدمية في البلدان المنحرة حديثاً في . منع القوى الرجعية من تحويل الجماهير بعيداً عن الطريق الثوري ودفعها مرة أخرى الى طريق الرأسمالية والبرجوازية المحلية - توحيد كافة القوى الديمقراطية الثورية في المعركة ضدها ، وتعميق الحركة التحريرية الوطنية . ولا يمكن أن يتحقق هذا العمل إلا بتوحيد جهود كافة القوى الوطنية والديمقراطية في المجتمع ، على أن تنظم هذه القوى في جبهة متحدة .

إن عملية تأليف جبهة وطنية ديمقراطية متحدة لمهمة معقدة . ومن الممكن أن تستمر لفترة طويلة ، أو قد تستغرق فترة وجيزة . وفي مقدورها أن تضطلع بمهام وطنية هامة ، أو تحل مشا كل فردية . ولا يمكن تنظيم جبهة متحدة تتمتع بالكفاءة والدوام من وحي إتفاقات مؤقتة تصل إليها الطبقات العليا . ذلك أن هذه الجبهة إنما تتشكل خلال جهود الجماهير من القاعدة ، خلال الاجراءات المشتركة الجبارة التي تقوم بها الطبقات والطوائف الاجتماعية المختلفة . إنها تتشكل من خلال الصراع اليومي من أجل المطالب الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية للشعب العامل .

ويستطيع اتحاد القوى الاجتماعية المختلفة في جبهة متحدة أن يستمر طويلا ، ويصمد ، إذا تم وضع برنامج ملموس محدد . ويجب أن ينص هذا البرنامج على الأعباء الوطنية لفترة طويلة ، وأن يأخذ في اعتباره الاهتمامات الأساسية للقوى التي تتشكل منها الجبهة المتحدة . ويتعين على هذا البرنامج أن يوضح لكل طبقة ، ولكل فئة اجتماعية . أساليب وحلول بمهام الديمقراطية خلال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وكذلك خلال تطورها وتحولها إلى ثورة اشتراكية .



تركيب الجبهة المتحدة

لا يتشابه بنیان الجبهة للتحدة في كافة البلدان ، ولا يتشابه خلال مختلف مراحل الثورة. وهو يتوقف على عوامل مثل : طبيعة التناقضات بين الأميرالية والإقطاع من ناحية ، والقوى الديمقراطية من ناحية أخرى ، وحدة التناقضات الطبقية ، والتكوين الاجتماعي للسكان . والنضج السياسي والتنظيم الذي تتمتع به الطبقة العاملة . وغيرها من العناصر الاجتماعية ... الخ .

وعادة ما تحدث تغييرات في عضوية الجبهة للتحدة خلال كل مرحلة من مراحل النضال . فحين نحس بعض الطوائف الاجتماعية أو الأحزاب . أو للمنظمات العامة . أو الأفراد . أن مطالبهم قد تحققت يجمدون . وتحل محلهم قوى جديدة . ومع ذلك تتألف خلال النضال نواة دائمة تحتضن كافة الديمقراطيين .

وإذا نظرنا إلى المسألة من الوجهة الاجتماعية وجدنا أن في إمكان الجبهة المتحدة أن تضم إلى عضويتها العمال . والفلاحين . وصغار البرجوازيين في المدن . والمتقنين . والشريحة الثورية في صفوف العسكريين . والعناصر الوطنية في صفوف البرجوازيين . فإذا نظرنا إلى المسألة من الوجهة السياسية وجدنا أن الجبهة الوطنية الديمقراطية توحد بين الأحزاب الديمقراطية والمعادية للأميرالية . والنقابات العمالية . وحركات الفلاحين . ومختلف المنظمات الاجتماعية والثقافية التي تدافع عن مصالح جماهير العمال في معركتهم من أجل الإصلاحات الفعلية.

قيادة الجبهة المتحدة

تبدو مسألة القيادة صعبة لحظة تأليف الجبهة المتحدة . ولقد جرت العادة على أن مختلف الطبقات الاجتماعية والمنظمات السياسية تريد أن تضطلع بهذا الدور . ومع ذلك تدل التجربة التاريخية أن المبادرة إلى وضع شروط مبدئية تضمن - مقدما - تجانس طبقة أو أخرى في الجبهة المتحدة إنما تكتب على مستقبلها الفشل . فعندما تتألف جبهة متحدة يجب أن يكون دور المحرك في يد الطبقة أو الطائفة الاجتماعية التي تتمتع بأعظم نفوذ في أوساط العمال . ولا يمكن أن تتم قيادة الحركة بمرسوم . كذلك لا بد أن تكون الجماهير مؤمنة بهذه القيادة ، ومترفة بها .

ومن الممكن تأليف جبهة . والبده في التحرك في الطريق غير الرأسمالي في ظل قيادة أية طبقة من الطبقات الديمقراطية . سواء كانت طبقة العمال . أو الفلاحين . أو صفار البرجوازيين في المدن . وفي بعض البلدان يتزعم المثقفون التقدميون . بما فيهم الضباط الثوار . الجبهة المتحدة . وخلال سير المعركة لا بد وأن تحدث تغيرات في تجانس القوى الطبقية . ولا بد أن تصاحبها تغيرات في قيادة الجبهة المتحدة . أما العناصر غير المستقرة ، والعناصر للتذبذبة ، فتفقد ثقة الجماهير ،

ويتم استبعادها ، بينما تتقدم إلى مركز القيادة القوى الأكثر استقراراً ونشاطاً .

والطبقة العاملة هي أخلص طبقة ثورية في المجتمع الحديث ، وهي تخوض للحركة بدافع من الإيثار ، وبذلك يعترف بها - على نحو كبير - الفلاحون ، وصغار البرجوازيين في المدن ، وغير ذلك من الطوائف الاجتماعية ، ويعتبرونها القوة التي تقود الثورة . وهي لاتضمن لنفسها دور القائد عن طريق مرسوم ، وإنما بفضل النضال اليومي من أجل تحقيق مطالب وأمانى الشعب . هذا هو الأساس الوحيد الذى يمكن أن تستند إليه عملية تسليم قيادة الجبهة المتحدة للطبقة العاملة . وكلما كانت الطبقة العاملة أسرع فى الاضطلاع بدورها القيادى وكسب الفلاحين فى صفها ، وكلما علت الموجه الثورية ، يتم التحول من الثورة الوطنية الديمقراطية إلى الثورة الاشتراكية على نحو أسرع .



دور الفلاحين

تعد الطبقة العاملة طليعة الجبهة الوطنية الديمقراطية ، كما أن تحالفها مع الفلاحين هو نواة هذه الجبهة والفلاحون هم أقوى كتلة حليفة للطبقة العاملة في معركتها ضد الإمبريالية ، ومعركتها من أجل تنفيذ للهام الديمقراطية . ولا تستطيع الطبقة العاملة أن تفوز بمركز القيادة إلا إذا خاضت معركة تنكر فيها ذاتها وتسمى إلى مطالب الفلاحين وتستكمل الثورة الزراعية . وهذه الطريقة وحدها تستطيع الطبقة العاملة أن تجتذب الفلاحين وتحطهم يسهمون - بدور فعال - في العملية الثورية . وتحالف الطبقة العاملة والفلاحين يدعم الأساس الذي تقوم عليه الثورة الديمقراطية . كذلك تتوقف درجة مساهمة الطبقات والطوائف الاجتماعية الأخرى في الثورة الوطنية الديمقراطية ، تتوقف آخر الأمر على صمود هذا التحالف وهذه الطبقات والراتب الإجتماعية ، نفسها ، يههما أن تحظى بتأييد الطبقة العاملة .

والفلاحون ، من الناحية العددية ، أكبر طبقة في البلدان التي تحررت حديثاً ، وهم أضخم كتلة في الثورة الديمقراطية . ومن أجل هذا تتوقف مصائر الحركات الوطنية الديمقراطية على الفلاحين إلى حد كبير . يد أن مصير الثورة يتوقف - بدرجة أكبر على أي

الطبقات ستقوم الحركة الوطنية التحررية .

وتدل التجربة التاريخية لتطور الحركات الوطنية التحررية على أن السادة الإقطاعيين كثيراً ما يتزعمون للحركة المناهضة للامبرياليين حين لا توجد في البلاد طبقة عمالية ، أو لا تكاد توجد ، وحين لا تزال هناك روابط إقطاعية طبقية . هذا هو ما حدث خلال ثورة الريف في مراکش (١٩٢١ - ١٩٢٦) وما حدث في أفغانستان (١٩٢٨ - ١٩٢٩) ، وسنكيانج ، والتبت ، وعدد من المناطق الأخرى . ومنيت كل هذه الثورات بالفشل . ذلك أن السادة الإقطاعيين لا يريدون أن تتطور معركة الفلاحين للمناهضة للاقطاع . وما أن تبدأ الحركة في التطور إلى ثورة زراعية حتى يقدم السادة الإقطاعيون على خيانة الفلاحين والتخلي عنهم .

ومع ذلك ، هناك أمثلة تاريخية أخرى اتصرت فيها ثورات الفلاحين (كما حدث في منغوليا وفي الجمهوريات السوفييتية في الشرق) حدث هذا لأن الطبقة العاملة لعبت الدور القيادي في هذه الثورات .

ونتيجة لتكوين نظام اشتراكي عالمي تضاعفت - إلى حد هائل احتمالات انتصار ثورات الفلاحين في كل بلد على حده . وفي ظل الظروف الحديثة تتمتع الثورات الوطنية بالثورات الاشتراكية . واليوم . ينتظر الفلاحين انتصار غير مشروط على الامبريالية . وانتقال إلى طريق التطور غير الرأسمالي .. هنا إذا قاد الحركة ديمقراطيين ثوريين .

وفي كل الظروف الحالية ، وينا انتصرت ثورات التحرير الوطنية في عديد من البلدان للتخلفة اقتصادياً والتي لا تملك طبقة عاملة بالفعل نجد أن تحقيق مزيد من التطور للثورة يتوقف على الطبقة الاجتماعية التي ستقوم بالدور القيادي في هذه البلدان : أهم الامبرياليون وللوالون للاقطاع أم الديمقراطيون الثوريون ؟ كما يتوقف على الذين تعتمد عليهم القوى : هل تعتمد على الدول الاستعمارية أم على نظام الاشتراكية العالمي ؟ إن التأيد الناجع من الاشتراكية العالمية يجعل في الامكان التمجيل بالتطور الاجتماعي - الاقتصادي على الطريق الرأسمالي وهذا يؤدي لا محالة إلى زيادة وتدعيم للطبقة العاملة الوطنية ، وإلى تطور الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية في ظل القيادة الباشرة للطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين تحالفاً وثيقاً .



البرجوازية الصغيرة والمتخفون في المدن

تتمتع البرجوازية الصغيرة في المدن بإمكانيات ثورية هائلة - في الثورة الوطنية التحررية . وهي تحتل مركزاً وسطاً بين الطبقة العاملة والبرجوازية ، وهي من أجل هذا أنشط قوة خلال المراحل الأولى للثورة . ويحاول ممثلوها رسم خطوط سياستهم بأنفسهم ، ويؤلفون أحزابهم الخاصة بهم ، وتجمعاتهم الوطنية . والبرجوازية الصغيرة في المدن متبانية في شخصيتها . فبعض طوائفها تميل إلى النزعة الفوضوية ، وتخضع لكافة حالات التردد والتذبذب وتتحاز - لا محالة - إلى صف البرجوازية ، وبذلك تصبح قوة مضادة للثورة وهناك طوائف أخرى تزداد إقتراباً من الطبقة العاملة ، وتنضم إليها أثناء الثورة ، وفي ظل قيادة الطبقة العاملة تصبح هذه الطوائف قوة ثورية حقة .

إن تجربة التطور المستقل في الدول الفنية يدل على أن بعض الزعماء من صفار البرجوازيين ينحرفون حينئذ يسلمون عنان الأمور، ويصبحون قوة رجعية (كما حدث لزامة حزب البعث في العراق) . وفي بعض الحالات يستسلمون - بسهولة - للفساد ، ويستغلون مراكزهم ، ويثرون ويصبحون بمنزل عن الجماهير، وينحولون إلى يروقراطيين ويستخفون باحتياجات الشعب العامل .

إن الاستماعة بالبرجوازية الصغيرة في المدن ، في الجهة المتحدة ، يخضع من القوى الثورية . وإذ تدعم الطبقة العاملة تحالفها مع الفلاحين

فانها تطور الحركة الزراعية ، وفي نفس الوقت تؤيد مطالب البرجوازية الصغيرة في المدن . كذلك تنافح عن سلامة ثمارها ، وهي التي حصلت عليها عن طريق جهدها ، كما أنها تسهم في المعركة ضد الرأب . الخ .

وفي كثير من البلدان نجد أن البرجوازية الصغيرة ، ولثقفين ، والطلاب والثوار من الضباط ، يعملون بجهد واجتهاد في الثورة الوطنية الديمقراطية وهم يعبرون ، بعض الأحيان ، عن مصالح الفلاحين ، بالرغم من أنهم - أنفسهم - قد ينحدرون من أسركبار ملاك الأراضي . والتطور السريع للثورة قد يجتذبهم إلى حركة المال ، تلك الحركة التي يضيفون إليها أيديولوجية البرجوازية الصغيرة . وخلال المعركة نجد أن ممثلي المثقفين الابعد نظراً يفهمون المهام التي تضطلع بها معركة الطبقة العاملة . وبذلك يصبحون مناهجين ، إيجاييين ، عن مصالحها . إن المثقفين الذين يعتبرون قوة وسيطة ، يسرون وراء الطبقة ، التي تفتح أمامهم - في فترة معينة - أكبر الاحتمالات . وفي نفس الوقت نجد أن الجزء الديمقراطي منها يقف عادة في الصفوف الأولى من الحركة . ذلك أن إدراكها أعمق من إدراك الغالبية العظمى من الشعب . وهذه الغالبية - في معظمها - أمية .

إن تجنيد هذه الطوائف الاجتماعية في صفوف الثورة يوسع من قاعدة الجهة المتحدة ويدعم القوى التقدمية في مركزها من أجل تحقيق الإصلاحات الديمقراطية . وفي البلدان التي لا نجد فيها غير طبقة عاملة صغيرة لا تسمى بدورها التاريخي . يقوم ممثلي المثقفين الثوريين

والديمقراطيين بقيادة الحركة . ويقومون بالإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية الجذرية .

وهناك . فى عديد من المستعمرات السابقة وأشباه المستعمرات فئات ضخمة من فقراء المدن المعدمين . وعناصر لا تنتمى إلى طبقة . وأوضاعها تدفعها إلى الثورة دفعا . غير أن هذه الفئات تفتقر إلى الاستقرار بشكل هائل . وهى - فى جوهرها - عرضة للتردد والتذبذب . ومن السهل أن تضلها ديماجوجية شبه ثورية . وهى تميل إلى إدخال أيديولوجية إرهابية فوضوية فى صفوف الثورة . ومن الممكن . بسهولة . أن ترسى القوى الرجعية جزءا من هذه البروليتاريا . وقد ينحاز جزء إلى جانب الثورة . والجزء الأول من البروليتاريا لا يستطيع أن يلعب دوراً مستقلاً فى الثورة . بيد أن الثورة المضادة . أو القوى التقدمية . تستطيع أن تعتمد عليه . وفى لحظة معينة قد يصبح بمثابة رصيد كامن يمكن أن يجعل موازين الثورة تميل إلى هذه الناحية . أو تلك .



الثورة ورجال الدين

عند تحليل توزيع الطبقات والقوى السياسية في البلدان للثورة حديثاً يتضح أنه من الخطأ التهوين من شأن الموامل الأخلاقية والعاطفية وتأثير الدين بصفة خاصة . وفي عدد من البلدان التي يتمتع فيها رجال الدين بنفوذ كبير نجد أن حركة التحرير الوطني تعبر عن أيديولوجيتها في البداية عن طريق شعارات دينية - سياسية تؤيدها جموع من العمال في بعض الأحيان . وإذ تزداد الثورة عمقاً ونمو نشاط الجماهير ووعياً السياسي نجد أن للطلاب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة تزيح الشعارات الدينية جانباً . وفي مثل هذه البلدان نجد أن أبسط مظهر من مظاهر عدم التسامح الديني سرعان ما يدفع جمهرة العمال إلى مصسكر الرجعية ويستغل رجال الدين الرجعيون هذا من أجل أغراضهم للزيادة للثورة . وفي نفس الوقت يؤيد ممثلو رجال الدين، من ذوى النزعة الارستقراطية . يؤيدون الثورة . ونستطيع أن نفسر تأثير الكنيسة على الجماهير بقولنا إن قادة الدول الفتية يولون إهتماماً كبيراً بالدين . بشكل أو آخر .

وتدل الحقائق على أن الدين . في بعض البلدان وفي بعض مراحل معركة التحرر . يقوم بعزل الناس عن الاستماريين وبذلك يسهم - بشكل إيجابي - في تطور الحركة . ومن أبرز الأمثلة على ذلك حركة البوذيين في فيتنام الجنوبية : وهناك أمثلة في معركة التحرير الوطني الحديثة كان فيها رجال الدين على رأس الحركة .

إن تجنيد ممثلي رجال الدين من ذوى التفكير للتحرر في الجهة المتحدة يسهم في تدعيم هذه الجهة ويقوى وضع القوى التقدمية التي تتجاهد من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والاقتصادي .

الجبهة المتحدة والبرجوازية الوطنية

من الملاحظ . في أقطار آسيا . وإفريقية . وأمريكا اللاتينية . ان الحركة الثورية تتطور بشكل غير منتظم . والقضايا التي تتعلق بتأليف جبهة وطنية متحدة . وتحديد أغراضها وطاوعها . والمشاركين فيها . وزعمائها - كل هذه القضايا تظهر في أشكال مختلفة . وفي كافة الأقطار نجد أن الحاجة المشتركة تتمثل في توحيد الطبقة العاملة مع طبقات المجتمع غير البروليتارية . ومضاعفة الجهد السياسي في أوساط الفلاحين . وصغار البرجوازيين . والمتقنين . بهدف إجتذابهم إلى النضال الإيجابي من أجل تحقيق المهام الوطنية .

وتأليف جبهة ديمقراطية متحدة لا يعني أن المعركة انتهت . فمثلو كل طبقة . على حدة . يحاولون الدود عن مصالحهم . ويجهادون من أجل قيادة الحركة . والطبقة العاملة تنضم إلى الطبقات الأخرى والفئات الاجتماعية الأخرى في جبهة متحدة . لكنها لا تفرق نفسها فيها وإنما تستمر في الدفاع عن مصالحها هي . الأساسية . وذلك كي تصل إلى هدفها النهائي . ألا وهو : وضع خاتمة للثورة الديمقراطية . وذلك بتحويلها إلى ثورة اشتراكية .

إن وجود موقف سليم تجاه مسألة الجبهة الوطنية المتحدة له أكبر الدلالة . وذلك في كافة مراحل ثورة التحرر الوطني . وسيكون

الفشل مآل الثورة إذا أقلنا من شأن . أو تجاهلنا . دور حلفاء البروليتاريا . وبخاصة البرجوازية الصغيرة . والطوائف الاجتماعية الوسيطة . والمتقنين الديمقراطيين .

والنزعة الطائفية . والأخطاء الراجعة إلى تعنت عقائدى . كل هذا يحول دون توثيق الصلات بين الطبقة العاملة والحلفاء الضروريين الذين يمكن أن ينضموا إليها . إن سياسة الطبقة العاملة وسياسة حزبها تجاه البرجوازية الوطنية لا تحدد دوماً تحديداً سائماً . كذلك ليس هناك . بصفة دائمة . اتجاهات متباينة نحو الأحزاب الوطنية والاشتراكية فى البلدان المتحررة حديثاً . والملاحظ أن قضية قيادة الطبقة العاملة للجهة الوطنية المتحدة كثيراً ما تعرض من زاوية واحدة . دون أن يؤخذ فى الاعتبار الصلة الوثيقة بين مختلف العناصر الطبقيّة .

ولقد دلت الحياة على أن من الخطأ تقييم البرجوازية الوطنية ككل - على أنها قوة رجبية متحدة . إن مثل هذه النظرة تستبعد إمكان الإستعانة بجزء من البرجوازية الوطنية فى تأليف جبهة متحدة . كما أنها تسكر الإمكانيات الثورية الكامنة فيها .

إن مصالح الطبقة العاملة ومصالح الشعب كله لا تستدعى الانفصال عن البرجوازية الوطنية للعادية للإمبريالية . وإنما تتطلب جهداً مشتركاً فى للعركة مع الامبريالية والعناصر الرجعية المحلية التى تحاول أن تجتذبها إلى صنعها . إن الامبريالية لا تستطيع أن تهادى فى علاقتها مع البرجوازية الوطنية . مهما تنازلت هذه البرجوازية عن مطالب . إن البرجوازية

الوطنية تريد أن تحكم بلادها في ظل من الاستقلال . وتريد أن تكون عضواً في أسرة الرأسمالية العالمية يتمتع بكافة حقوقه . وعلى قدم المساواة مع الآخرين . غير أن الامبريالية تناهض هذا الاتجاه . ومن هنا يظهر التناقض بين الامبريالية والبرجوازية الوطنية واحتمال انضمام البرجوازية الوطنية إلى الجبهة للعادية للإمبريالية .

والبرجوازية . كطبقة . تنتم بالتباين . فالبرجوازية الكبيرة تشكل - عادة - الجناح الايمن الذي يحتمل . في اكثر الاحوال . أن يتفق مع الامبريالية والسادة الاقطاعيين ويحبذ التطور الرأسمالي بشكل سافر . والبرجوازية التجارية في البلدان الاقل تطوراً . والتي تتأثر بالتعاون مع الاحتكارات الغربية التي تغذيها . أشبه - سياسياً - بالبرجوازية للوجود في البلدان الحديثة الاستقلال والاكثر تطوراً . أما البرجوازية الوطنية الوسطى فتحس - بشدة - بضغط رأس المال الاجنبي ، وتلعب دوراً إيجابياً في الحركة للعادية للإمبريالية وتؤيد الإصلاحات الزراعية .

واشتراك البرجوازية الوطنية في المعركة من أجل الإصلاحات الديمقراطية لايحقق الاستقرار لمنهجها السياسي . فالمصالح الطبقة الضيقة للبرجوازية تضطرها إلى التعاون مع الامبريالية . غير أن محاولة تخليصها من سيطرة الاحتكارات الاجنبية وأوامرها . والظفر « مكان تحت الشمس » في العالم الرأسمالي يدفعها إلى النضال من أجل الظفر بالاستقلال الاقتصادي . ومحاربة الامبريالية . إن سيطرة مصالح هذه

الطائفة أو تلك في مختلف مراحل تطور الثورة الوطنية . والتغير
التي يطرأ على العلاقة بين العناصر الطبقية - كل هذا ينسب في افتقار
البرجوازية الوطنية إلى الاستقرار .

ولهاَم الوطنية للعادية للإمبريالية تتحقق خلال المعركة من أجل
التحرر الوطني ، تحت راية القومية ويند أن يتحقق للدولة استقلالها
تصبح المشاكل الاجتماعية أهم ما في الأمر . فالعمال يريدون رفع مستوى
معيشتهم ، والفلاحون يجاهدون من أجل إمتلاك الأرض والاستمتاع
بثمار كدم . والمنتظمون يرغبون في حقوقهم السياسية .

وعندما تصبح السلطة في يد البرجوازية . فانها تستمر في استخدام
الشعارات الوطنية كي تدعم مركزها . وتتضاعف من استغلال الطبقة العاملة
وغيرها من العاملين . إنها تريد أن تمرق - وتوقف آخر الأمر -
أى تطور جديد في ثورة التحرر الوطني . ويؤيدها في ذلك ملاك
الأرض الأثرياء . الذين يريدون الاحتفاظ بأرضهم .

وتسمى القوى التقدمية . جاهدة . كي توجه تطور البلاد في طريق
التقدم الاجتماعي . وكي تدعم استقلالها الوطني وتحمية من مؤامرات
الإمبريالية . ومع ذلك . تصادف معارضة خطيرة من القوى الرجعية
الحلية . التي تحظى بتأييد الإمبريالية .

إن هذا الازدواج في موقف البرجوازية يجعلها حليفا لا يعتمد عليه
في المعركة من أجل الاستقلال الاقتصادي . ومع ذلك فمن الخطأ أن
نستبعد البرجوازية الوطنية من العناصر التي تشكل الجبهة المتحدة .

والذين يحبون الانفصال العاجل عنها إنما يسلمون عنقهم للإمبرياليين. ذلك أن حدوث إنشقاق في الجبهة المتحدة معناه تغير في توزيع القوى لصالح الإمبريالية والقوى الرجعية في الداخل . وفي نفس الوقت فإن اشتراك البرجوازية في الجبهة الوطنية لا يعني أن الحركة الثورية أصبحت في أيدي البرجوازية تماما .

وعندما تضطلع البرجوازية بالأعباء الديمقراطية العامة فإنها كثيراً ما تحاول جعل المبادرة في يديها وتحاول تزعم الحركة . وإضغاف الروح الثورية على نحو أو آخر . والقضاء على تحالف الطبقة العامة والفلاحين كي تحمي بذلك مصالحها الأنانية الخاصة . من أجل هذا يجب ألا يعني شعار الوحدة الوطنية وجود وحدة تلتف حول البرجوازية وإنما وحدة يمكن أن تساهم فيها البرجوازية .

والثورة التي تمر بها الآن معظم البلدان المنحررة حديثاً إنما هي ثورة وطنية ، ديمقراطية . ومصالح الشعب برمته تعارض . تماما . مع مصالح الإمبريالية والعناصر الرجعية المحلية . إن لها جذورها العميقة في النظام الاجتماعي-الاقتصادي الحديث ، كما تعكس احتياجات ومطالب العناصر الاجتماعية الأساسية للبلد ككل .

وعندما تظهر ، في الدول القومية المستقلة ، إختلافات وتناقضات هائلة في مصالح مختلف الطبقات والفئات ، يستحيل أن يتحقق التقدم دون الإطاحة بالظفيان الإمبريالي ، واستئصال شأفة البقية الباقية من الإقطاع ، وتصفية التخلف الاقتصادي ، والاشتراك الواضح للبائس لسكافة العناصر الاجتماعية التقدمية من أجل تنظيم الدولة وتسيير دفتها إن التطور الديمقراطي العام للبلاد يتمشى والمصالح الأساسية للامة ككل

(٦) الدولة الوطنية الديمقراطية

هى القالب السياسى للتطور غير الرأسمالى

من الضرورى - كى تتحقق المهام التى تواجه البلدان المتحررة حديثا - خلق دولة ذات طابع وطنى ديمقراطى ، دولة تكون سلاحا للمعركة الثورية من أجل التعفية ، المبكرة ، للتأخر الاجتماعى والاقتصادى ، ومحاربة الإمبريالية ، ونشر السلام فى أرجاء العالم . ومثل هذه الدولة يجب ألا تعكس مصالح طبقة واحدة معينة . وإنما أكبر عدد من طوائف الشعب فى الأمم المتحررة حديثا . كذلك يتعين على هذه الدولة أن تنفذ . وتستكمل . عملية مناهضة الإمبريالية . وتحقيق الديمقراطية - وهو ما تنطلق به حركة التحرير الوطنى - وأن تضمن التطور اللارأسمالى للبلاد .



مهام الدولة الوطنية الديمقراطية

تمثل مهام مثل هذه الدولة في أكتشاف الوسائل والأشكال التي تعود الشعب الذي تخلص من نير الاستعمار ، تقوده إلى نظام اجتماعي جديد أكثر تقدماً ، وبأقصر طريق ممكن .

ولا جدال في أنه نظرا للتنوع الهائل في الظروف للمعوسة في البلدان التي هبت شعوبها للاضطلاع بالمبع التاريخي للمستقل . فلا بد في ظهور أشكال متنوعة من الدول . ومع ذلك . وبالرغم من تنوع اللامح المحددة للحياة الاقتصادية ، والسياسية . إلا أن الدول التي يخلقونها تتحدد في أكثر العوامل أهمية : إنها تمثل شكلا جديداً من أشكال وحدة كافة العناصر السليمة في الامة . على أساس من جهة وطنية متحدة في دولة ديمقراطية وطنية .

وفي ظل الوضع التاريخي الحديث نلخص ظروفها دولية ومحلية موالية في كثير من البلدان ، مما يفتح الباب أمام ظهور دولة قومية ديمقراطية مستقلة . أي دولة تنافح - بشكل مستمر - عن استقلالها السياسي أو الاقتصادي . وتحارب الإمبريالية وكتلها العسكرية ، وتحارب أشكال الاستعمار الجديد . وتسلك رأس المال الإمبريالي . مثل هذه الدولة ترفض أساليب الحكم الدكتاتوري والاستبدادي . وهي تضمن للشعب حقوقاً وحريات ديمقراطية واسعة النطاق (حرية الكلام .

والصحافة . والاجتماع والمظاهرات ، وحرية تشكيل أحزابهم السياسية .
الخاصة ومنظمتهم العامة) . وهى تتيح للناس فرصة للساهمة فى تشكيل
سياسة الدولة .

وعلى الدولة الوطنية الديمقراطية ألا تكتفى بأن تؤكد للشعب
عدم وجود خط فاصل لا يمكن عبوره . وإنما عليها أن تؤكد أيضاً
وجود رباط مباشر بين للطلاب الديمقراطية العامة وإصلاحات المجتمع
على أساس من مبادئ المساواة الاجتماعية . وكلما اضطلمت الدولة
الوطنية الديمقراطية - على نحو مستمر - بمهمة مناهضة الإمبريالية .
والقيام بالثورة الوطنية الديمقراطية . فانها - بذلك - تقود البلد إلى
الإشتركية . من خلال طريق غير رأسمالى .

ونظراً لمنشأ الدولة الوطنية الديمقراطية وطابعها الأساسى . نجد أنها
جهاز يعبر عن الجبهة الوطنية للتحدة . وبالنسبة لأهدافها . نجد أنها
وسيلة للقيام بالمهام الديمقراطية . وخلق الظروف التى تساعد على
على تحول البلاد - بالتدرج - إلى طريق التطور الاشتراكى .

وجدير بالذكر ان ظهور الدول الوطنية الديمقراطية هو النتيجة
المنطقية التحررية للمنطقية لتطور الحركة التى لا يمكن ان تقتصر - فى
الحقبة الحالية - على مجرد الاضطلاع بمهمة التحرر الوطنى . والثورة
البرجوازية الديمقراطية . إن تقرير للصير الوطنى لا يستطيع أن يضمن
بعد حل للمشكلة الزراعيه حلا جنرياً ديمقراطياً . ولا أن يضمن
القضاء على التأخر الاقتصادى والاجتماعى المنيق . ومع ذلك تظهر
الثورات الوطنية التحررية . حالياً . لتحقيق هذه الأهداف .

لا مجرد نصفة الطغيان السياسى الأجنبي .

وتستطيع الثورات الوطنية التحررية أن تمنح في الهام التي تواجهها إذا أصبح زمام السلطة في يد القوى الدائمة المناهضة للإمبريالية والتي تمثل الجماهير . من أجل هذا : فإن ظهور دولة وطنية ديمقراطية يفترض إعادة تشكيل العناصر الطبقة سياسياً . إن الطبقة العاملة والفلاحين . والثقفيين الديمقراطيين : يصبحون على رأس الجبهة للتحدة للقوى الوطنية التي تحتضن ذلك الجزء من البرجوازية الوطنية الذي يناهض الإمبريالية .

وعندما تشرع الجماهير في القيام بدور إيجابي لتقرير مصير البلاد نجد أن ظهور مرحلة ديمقراطية جديدة في الثورة الوطنية التحررية معناه أن الثورة الوطنية في طريقها إلى أن تكون ثورة اجتماعية . إن التزاوج الوثيق بين مهام الثورات الوطنية والديمقراطية والاجتماعية لمن أهم ما يميز التطور الذي تمر به الجهود الثورية السلمية الحديثة . وفي حقيقتنا هذه تستطيع الثورة الوطنية التحررية أن تحقق أهدافها النهائية دون إصلاحات اجتماعية جنسية .

والدولة الوطنية الديمقراطية لا تستطيع أن تصبح أداة لتنفيذ هذه الإصلاحات . بيد أن من الممكن . مع ذلك . أن يؤدي نشاط الجماهير الثوري . إلى ظهور أشكال أخرى للدولة . أشكال تضطلع بأعباء الفترة الانتقالية . فمة نقطة لا جدال عليها وهي أن الإعداد لبناء الاشتراكية هو وحده المهدف الرئيسى من ظهور الدولة الوطنية الديمقراطية وأى شكل آخر من أشكال الدول ان الاشتراكية هي الحلقات للنطقية للكلمة لعملية تطور الثورة الوطنية التحررية . بأشكالها .

الطابع الانتقالي للدولة

لذا ، فالدولة الوطنية الديمقراطية هي دولة إنتقالية . ومطلوب منها أن تعد للإنتقال من علاقات ما قبل الرأسمالية إلى الاشتراكية ، دون أن تمر بمرحلة التطور الرأسمالي . والسببات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الدولة أكثر تعقيداً منها في أية دولة أخرى . كما أن مهامها التاريخية أكثر تعقيداً أيضاً .

وينحدد بنيان الدولة الوطنية الديمقراطية بأساسها الطبقي . إنها ليست دولة برجوازية - ديمقراطية خالصة . إنها دولة أكثر ثورية ، وأساسها هو الدكتاتورية الديمقراطية للكتلة الثورية للبروليتاريا ، والفلاحين ، والبرجوازية الصغيرة في المدن . والدولة الوطنية الديمقراطية لا تستطيع أن تؤدي رسالتها دون أن تذهب إلى ما وراء حدود الديمقراطية البرجوازية . إنها دولة ثورية ، مناهضة للإمبريالية ، والإقطاع ، قوامها الشعب العامل ، ومطلوب منها أن تحقق الإنتقال إلى التقدم غير الرأسمالي ، وتعد لتطور الثورة إلى ثورة اشتراكية عن طريق عدد من المراحل .

وينمثل قاتون وجودها في تعميق تطور الثورة ، والسير في الطريق للثورة الرأسمالية ، إلى الاشتراكية . وستظهر مهام جديدة أثناء هذا التطور

ولابد من القيام بها . ومن أجل هذا سيتغير توزيع العناصر الطبقية عند كل تغير . والفئات الاجتماعية التي تستنفد إمكانياتها الثورية ستكف عن اللقى فى النضال الثورى الإيجابى ، بل قد يتحول شطر منها إلى معسكر الثورة للضادة ، بينما تنضم قوى جديدة إلى الحركة .

وخلال الثورة لا مفر من حدوث تغيرات هائلة على طريقة تشكيل العناصر الاجتماعية . وستكون هناك ، أيضاً ، تغيرات فى قيادة الحركة . وسيتوقف هذا على الظروف للموسة فى كل بلد . ومع ذلك ، وكما تدل التجربة الثورية للشعوب ، فإن لكل مرحلة من مراحل الثورة تجمعاتها للعينة الخاصة بالعناصر الطبقية .



مراحل الثورة والتشكيلات الجديدة للعناصر الطبقية

خلال المرحلة الأولى من مراحل الثورة تصبح البرجوازية الوطنية، وللقفون البرجوازيون، الذين ينشدون تأييد البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة .. يصبح هؤلاء من أهم القوى الدافعة . فإذا حانت المرحلة الثانية تغيرت طبيعة الحركة . وتحركت قاعدتها الاجتماعية إلى تشكيل طبقى آخر . وتبدو الطبقة العاملة أهم عامل سياسى . ثم تظهر في الحركة أشكال ثورية أكثر تطرفاً . وتحول الإضرابات الاقتصادية إلى معركة سياسية تحارب الامبريالية . وخلال تلك المرحلة تشكل الطبقة العاملة كتلة مع الفلاحين . فقد بدأ الفلاحون يظهرون وينشطون دفاعاً عن مصالحهم . كذلك تشكل الطبقة العاملة مع البرجوازية الصغيرة في المدن ومع قسم من البرجوازية الوسطى . بل والبرجوازية الكبيرة . هذا الجمع بين العناصر الطبقية يعبر عن نفسه سياسياً في طريقه تشكيل الجماعات الحاركة . أو الجماعات التي توجه الحركة . وتقرب الثورة من أعقاب المرحلة الثالثة . ويحدث تشكيل جديد للطبقات . في هذه المرحلة تظهر كتلة أكثر ثورية . وتصبح القوة الأساسية للحركة . والكتلة هي كتلة البروليتاريا . والفلاحين . والبرجوازية الصغيرة في المدن - مع استبعاد الشطر الأكبر من البرجوازية الوسطى والبرجوازية الكبيرة . غير أن هذا لا يعنى أن البرجوازية بأكملها - كطبقة - مستبعدة من حلبة النضال الوطنى

التحررى . يضاف إلى هذا أن البرجوازية الصغيرة . والوسطى . بل وفئات معينة من البرجوازية الكبيرة . قد تستمر - لفترة من الزمن - مع الثورة . غير أن الطبقة العاملة هى التى تصبح . فى هذه المرحلة الثالثة . العنصر القيادى فى الحركة .

وطبىعى أن كل هذه التشكيلات الجديدة إنما تحدث خلال الصراع الطبقي داخل كتلة القوى الثورية . وخلال إلتقال الثورة إلى مرحلة جديدة يدرك البرجوازيون أن المعركة المعادية للإمبريالية . والتى تترجمها البروليتاريا . تفلت من يدها وتبدأ فى الاعتداء على مصالحها . من أجل هذا تحاول البرجوازية أن تستعيد الدور القيادى من جديد كى توقف الثورة . عند نقطة التحول هذه . بالذات . تستطيع البرجوازية أن تقدم على أكثر الاجراءات بأساً . بما فى ذلك قتل زعماء الجناح الثورى . مستعينة فى ذلك بكافة - أنواع الهجوم . والنشاط التخريبى . وغير ذلك من الأساليب المعروفة جداً فى بلدان كثيرة . وفى نفس الوقت تحاول البرجوازية . فى استماته . التأثير على الحركة الثورية . مستعينة فى ذلك بأيدىولوجية القومية البرجوازية والمعاداة للشيوعية . كى تهاض بها أيدىولوجية الصراع الطبقي .

هذا التطور للنضال الثورى ، وهذا التشكيل الجديد للعناصر الاجتماعية قد يميز أيضاً بعض الدول التى تحررت فى الآونة الأخيرة . غير أن الحركة قد تكتسب أيضاً أشكالاً أخرى ، وبخاصة فى البلدان التى تفتقر إلى طبقة عاملة متطورة ، أو لاتوجد فيها - بالفعل - طبقة

عاملة ، إلى جانب وجود برجوازية وطنية ضعيفة . إن تطور الثورة ، في هذه البلدان ، قد يصحبه حرمان العناصر التي أصبحت برجوازية ، والعناصر الفاسدة ، حرمانها من القيادة . هذا ، على أن تحمل محلها عناصر قوية للغاية ومخلصة لرسالة الثورة . وفي نفس الوقت لاترضى العناصر للتذبذبة بالاتجاه الثورى ، للتزايد ، في الحركة . ومن أجل هذا قد تنسحب من القيادة . في هذه الحالة قد تشكل التعديلات القيادة التي تدعم القوى الثورية ، قد تشكل بداية مرحلة جديدة .

ومن الممكن تماما أن يؤدي التوتر الثورى إلى تشكيل سياسى جديد للعناصر قبل أن تحدث التغيرات الإجتماعية والاقتصادية في مرحلة معينة . ولن يرقل هذا عملية تطور الثورة . بل إنه - على العكس الن ذلك - قد يجعل بها ، إذ يدفعها إلى مرحلة جديدة يتحقق فيها كل ما لم يتحقق بعد .

هذه التحولات من مرحلة إلى مرحلة خلال سير البلاد في الطريق غير الرأسالى يصاحبها لامحالة مضاعفة دور الطبقة العاملة ، وزيادة نفوذها . وكلما سارعت قيادة النضال الثورى إلى الانتقال إلى يد الطبقة العاملة تطورت الحركة على نحو أسرع وازدادت الاصلاحات الثورية عمقا .

الأساس الاقتصادي للدولة الوطنية الديمقراطية

إن تعميق ثورة التحرر الوطنى خلال مرحلة التطور اللارأسمالى للبلاد يصحبه - لامحالة - ظهور القاعدة الاقتصادية للنظام الاجتماعى الجديد . وتدعيم هذه القاعدة إن العلاقات الاقتصادية الانتقالية تنمى والطبيعة الانتقالية للدولة . ولكى يتحقق التعاون بين مختلف الطبقات والطوائف الاجتماعية . فى الدول الوطنية الديمقراطية . لابد من وجود بنية اجتماعى - إقتصادى متنوع . وعلاوة على ذلك فإن الطابع غير الرأسمالى للتطور (كما أوضحنا آنفاً) لا يتحدد بناء على الحقيقة القائلة بأن العلاقات الصناعية الاشتراكية تظهر فوراً ويصبح الطريق موصداً أمام تطور الرأسمالية (وتتطلب هذا فترة طويلة نسبياً تتطور فيها الاشتراكية فى ظل حكم المال والفلاحين) وإنما تتحدد بناء على الحقيقة التالية : هناك ظروف مواتية تظهر تدريجياً وتخدم هذه الأشكال من الاقتصاد الوطنى . هذا الاقتصاد الذى قد يصبح إشتراكياً . أو يسهم فى الحد من نحو الرأسمالية . إن جوهر التطور غير الرأسمالى يتمثل فى أنه خلال هذا التطور تظهر الشروط التى تكفل وجود هذا الاقتصاد الاشتراكى فى المستقبل .

والنظام الاقتصادى القائم على تزايد قطاع الدولة والقطاع التعاونى بالنظام - أى القائم على قطاع عام للإقتصاد - يتمشى . أكثر من غيره مع البنية السياسى والاجتماعى للدولة الوطنية الديمقراطية .

وتحالف مختلف الطبقات والطوائف الاجتماعية . فى الحركة .
هو أساس العلاقات السياسية والاجتماعية فى الدولة الوطنية الديمقراطية
والعلاقات الاقتصادية بهذه الدولة تقوم على التعاون والمناقشة بين مختلف
الأشكال الاقتصادية . ويتمثل تقدم الثورة الوطنية الديمقراطية فى
المهنة والنفوذ المتزايد لأكثر العناصر ثورية وإخلاقاً . الطبقة العاملة
والفلاحون . وغيرهم من الكادحين . وفى الحقل الاقتصادى يأخذ هذا
التقدم شكل الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التى تؤدى إلى الحد
من العلاقات الرأسمالية وتدعيم الأشكال العامة للإقتصاد .



قطاع الدولة والتعاونيات

إن قطاع الدولة يتناسب — أكثر من غيره — مع الدولة الوطنية الديمقراطية . إنه لا يلي مطالب طبقة واحدة معينة ، وإنما يلي مطالب كل العناصر الوطنية التي تنتمى الى الجبهة للتحدة . وقطاع الدولة هو ذلك الشكل من أشكال الروابط العامة الذي يتطور خلال الممرع بين مختلف الاتجاهات داخل الجبهة للتحدة . وهو يخدم مصالح البرجوازية الوطنية والطبقة العاملة .

والبرجوازية الوطنية ترضى بقطاع الدولة طالما أنه يجد من تحكم احتكارات الامبريالية . انه يحمى الاقتصاد الوطنى (خاصة فى حالة — وجود احتكارات التجارة الاجنبية) .. يحميه من النتائج السلبية التي يسفر عنها اشتراك الدول للتحركة حديثاً فى التجارة الدولية فى السوق الرأسمالية العالمية . وقد يكون قطاع الدولة (وهذا ما يحدث بالفعل فى كثير من الحالات) وسيلة فعالة لتعبئة للوارد الوطنية من أجل التعجيل بتطور أهم فروع الاقتصاد .

هذه الجوانب فى طبيعة قطاع الدولة تجد قبولاً أيضاً لدى الطبقة العاملة . وفى نفس الوقت يتمتع قطاع الدولة بالجوانب التي تهتم بها الطبقة العاملة أكثر من غيرها . فهو فى اللقام الأول ، يجد من مجال العناصر الرأسمالية الخاصة الاقتصاد القومى وهو يخلق ويطور العناصر

الاتاجية ، في قالب تنظيمي يصلح - اكثر من غيره - لعملية التحول إلى الملكية الاشتراكية . وهو يوفر الظروف التي تسهل خدمة التقدم الوطنى والاستفادة من محصلة التجارب التي خرجت بها الدول في حقل التخطيط ، والتصنيع ، وتعاون الصناعات الصغرى وغير ذلك من أشكال التنظيم وصنع الإنتاج بالصيغة الاشتراكية . وتهم الطبقة العاملة ، بشكل خاص ، بتطوير هذه الملامح في قطاع الدولة . وهى تبذل جهودها لكي تحول بين البرجوازية وبين جعل قطاع الدولة في زواية مهمة في الاقتصاد القومى وتحول دون انكماش دور قطاع الدولة وجعله مجرد سلطة بسيطة وقاعدة خام للمشروعات الرأسمالية الخاصة . أنها تحاول أن تجعل من قطاع الدولة أساساً لتطور الاقتصاد القومى .

وفي البلدان التي تحكمها عناصر موالية للامبريالية الوطنية نجد أن قطاع الدولة نوع من التسوية بين البرجوازية الوطنية والامبريالية، وأنه أحد أشكال رأسمالية الدولة . وفي البلدان التي تسيطر عليها فئات وطنية من البرجوازيين نجد أن قطاع الدولة - وهو شكل من أشكال رأسمالية الدولة - يملح أساساً للتوفيق بين البرجوازية الوطنية والعناصر التقدمية في المجتمع . وحين تكون السلطة في يد ممثلى الديمقراطية الثورية لا يعد قطاع الدولة ذا طبيعة رأسمالية ، وإنما يضع نفسه في خدمه الطبقة العاملة بأكملها . وإذا زاد الدور القيادى الذى تقوم به الطبقة العاملة ويزداد نفوذها يكتسب قطاع الدولة - بالتدريج - ملامح قد تحول إلى قاعدة مادية لتطور الثورة وتحولها إلى ثورة اشتراكية . ويتحول القطاع نفسه إلى نظام إقتصاد اشتراكى .

وفي الدولة الوطنية الديمقراطية سيمتد الجوهر الاجتماعي والاقتصادي لقطاع الدولة على من الذي يزعم الائتلاف بين الطبقات ؟ إن تحول السلطة إلى أيدي الطبقة العاملة قد يحول النظام أيضاً إلى نظام اقتصادي اشتراكي حتى قبل استكمال مرحلة التطور غير الرأسمالي هذا ما حدث في الجمهوريات السوفييتية بالشرق ، وفي جمهورية منغوليا الشعبية ، حيث ظهر قطاع الدولة على الفور ، في شكل قطاع اشتراكي .

والتعاونيات شكل آخر من أشكال التنظيم الاقتصادي العام . وهي تصلح لتلبية احتياجات الدولة التي تمر بمرحلة انتقال . والتنظيم التعاوني يشبه قطاع الدولة ، فهو شكل ملائم من أشكال العلاقات الاجتماعية ، يمكن أن يظهر سواء في الرأسمالية أو الاشتراكية . والنظام التعاوني يحد من العنصر الرأسمالي الحاس ، ومن أجل هذا يسهم في تطوير القوى الانتاجية ، ويحل مشكلة البطالة ، ويخلق للباديء الديمقراطية في حقل الانتاج واذ ينتشر في كثير من البلدان التي تحررت حديثاً ، يسهل قبوله في المناطق التي لا تزال فيها الروابط الجماعية قوية . وهو يسهم في تأقلم هذه الروابط مع الشكل الاقتصادي الجديد للمجتمع . وفي مرحلة التطور غير الرأسمالي تسهل الحركة التعاونية عملية الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية خلال مرحلة التحول إلى الاشتراكية .

الدولة الوطنية الديمقراطية والبرجوازية

تعتبر الدولة الوطنية الديمقراطية شكلاً سياسياً من أشكال التطور الاجتماعي . وهي أفضل من أى شكل آخر . إذ تجعل من الممكن انتقال الدولة للحررة حديثاً إلى الاشتراكية بالطرق السلمية . ومن الأمور السليم بها أن التحول السلمى لا ينى توقف الصراع الطبقي وتصفية للتناقضات الطبقية . بل على العكس : إن القيام بالإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية الجبارة سيلقى مقاومة من الطبقات العتيقة وسيحقق بناء على قيام صراع طبقي . أما الجناح الأيمن للبرجوازية . وغير ذلك من العناصر الرجعية الأخرى . فسيعارضون الإصلاحات التقدمية . وسيحاولون جذب البلاد إلى الطريق الرأسمالى . وستضطر العناصر الثورية إلى مكافحة هذه الاتجاهات . ومن الممكن أن تخف حدة الصراع الطبقي إذا باتت العناصر الرجعية معزولة . مما يؤدي إلى إضعاف مقاومتها .

وجدير بالذكر أن العناصر التقدمية في البلدان للحررة حديثاً . وعلى رأسها الطبقة العاملة . تسعى وراء أشكال وأساليب لإحداث تغير في العلاقات الاجتماعية . تغير يجعل في الإمكان الانتقال من نظام اجتماعي إلى آخر . إلى نظام أرقى بأدنى حد من التضحيات للادية والاجتماعية . يد أن هذا لا يتوقف على القوى الثورية وإنما يتوقف أساساً على القوى الرجعية وعلى درجة مقاومة البرجوازية . وشكل هذه المقاومة .

وواضح تماماً أن البرجوازية - كطبقة مستقلة - لن يكتب لها العيش في ظل الاشتراكية . ومع ذلك وخلال التحول إلى الاشتراكية فإن الذين يقبلون - من بين البرجوازيين - التعاون مع الطبقة العاملة . أن يشغلوا مركزاً لائقاً في المجتمع الجديد ويجدون من يستفيد من معارفهم وخبرتهم في شؤون التنظيم والفئات البرجوازية التي تخلص للحكومة الجديدة، بالرغم من أنها لاتعاون معها، تستطيع أيضاً أن تشغل مركزاً مناسباً في الحياة العامة للبلاد وعندما تقوى عناصر الاشتراكية . وتقوى حركة العمال . وتضعف مراكز الرأسمالية في بعض البلدان . فقد يكون من صالح البرجوازية أن تبيع وسائل الإنتاج الأساسية . ويكون من صالح العمال أن يدفعوا عنها .



خاتمة

عند عرض برنامج للنضال من أجل دولة وطنية ديمقراطية تعترض العناصر التقدمية على فكرة الاسراع قدما إلى الأمام وتخطى مرحلة من مراحل تطور الثورة . من أجل هذا يعتبر التطور غير الرأسالى مرحلة ضرورية - لامفر منها - من مراحل ثورة التحرر الوطنى . ومع ذلك فإن هذا المطلب ليس قانوناً ملزماً . فإذا كان هناك انسجام مناسب بين العناصر الطبقية . وإذا توفر عدد من الشروط الأخرى . فمن الممكن تماماً استكمال المهام الديمقراطية العامة خلال مرحلة الثورة الاشتراكية .

إن برنامج النضال من أجل الديمقراطية الوطنية هو برنامج إصلاحات سياسية واقتصادية عاجلة . إصلاحات يمكن - من ناحية - تحقيقها كاملة كما أنها - من ناحية أخرى - ضرورية من أجل مزيد من التقدم لبناء الاشتراكية .

ولاتزال هناك عقبات هائلة تعترض العناصر التقدمية فى الأقطار المتحررة حديثاً . والذى تتجاهد من أجل خلق دولة وطنية ديمقراطية وفى معظم هذه الأقطار نجد أن تأثير الطبقة العاملة على جبهة الشعب لا يزال غير كاف . ليس لهم . بالفعل . تأثير نورى على الناس . وما زالت الطبقة العاملة . والفلاحون بصفة خاصة . يعانون من التشتت الاقليمى

وعدم النضج السياسى . والتأخر الثقافى . ومازالت هذه العيوب جد خطيرة . يد أنها عقبات وقتية .

إن الفوارق الهائلة فى المعدلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتطور . والمائلة فى المستعمرات على الأشكال والأساليب والمدى والسرعة التى يتم بها التحول إلى الطريق غير الرأسالى .

وكل خطوة تخطوها هذه البلاد على طريق التطور غير الرأسالى ستؤدى - لاعماله - إلى إضعاف الامبريالية . وستحقق للإنسان حلمه القديم . ألا وهو : التصفية التامة لذلك النظام المهيمن . نظام استعباد بعض الدول للأخرى . واستغلال الانسان للإنسان . وبناء النظام الاجتماعى الجديد - أكثر النظم تقدما - على نطاق عالمى

[انتهى]

Bibliotheca Alexandrina



0355978

البحر



الناشر وكالات
نوفوسني لارنياء